الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة8ماي1945–قالمة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم :التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المغرب العربي المعاصر بعنوان:

التنافس الإستعماري الأوروبي على تونس خلال النصف الثاني من القرن 19م (دوافعه ونتائجه)

إعداد الطالبتين:
- بن قيراط ندى
- بوعلاقة فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
د.عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر–أ–	رئيسا	8ماي 1945م قالمة
أ.د شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	مؤطرا	8ماي 1945م قالمة
د.الحواس غربي	استاذ محاضر –ب–	عضوا	8ماي 1945م قالمة

السنة الجامعية:2022/2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله عزوجل الذي انار لنا درب العلم والمعرفة واعاننا على هذا الواجب ووقنا في انجاز هذا العمل .

ومصداقا لقوله :(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

اتوجه بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان الى كل من ساعدني في انجاز هذه الدراسة واخص بالذكر الاستاذ المشرف الدكتور شايب قدادرة الذي لم يبخل علينا بنصائحه وارشاداته التي انارت لنا الطريق .

كما لا انسى ان اقدم الشكر الجزيل الى اساتذة قسم التاريخ.

واتقدم الشكر الوافر الى كافة الاصدقاء والطلبة المقربين بدون استثناء .

والى طاقم المكتبة في انجاز هذا البحث

الاهداء:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ، أما بعد :

إلى رمز السيرة والعطاء إلى نبع الحنان والعطف إلى من سهرت من أجل راحتي ، تألمت لألامي وفرحت لفرحتي ، إلى من ترتاح لها نفسي بعد العناء اتمنى لها الصحة والعافية وطول العمر .

امي الغالية "**مريم**" اطال الله في عمرها .

الى من انار دربي وساعدني بالنفس والنفيس على تجاوز عثرات في هذه الدنيا في سبيل توفير سعادتي ابي الغالي "**عبد المالیك**".

الى اخوتي واخواتي الذين لمست فيهم التشجيع والتقدير ، الى كل الاقارب والاهل الذين لمست فيهم كل الدعم والمحبة الى اولئك الذين يسعون ويتعبون من اجل العلم والمعرفة ، اهديهم هذا العمل المتواضع ، واتمنى من الله ان يوفقني لما يحبه ويرضاه .

فاطمة الزهراء

الاهداء:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ، أما بعد:

إلى رمز السيرة والعطاء إلى نبع الحنان والعطف إلى من سهرت من أجل راحتي ، تألمت لألامي وفرحت لفرحتي ، إلى من ترتاح لها نفسي بعد العناء اتمنى لها الصحة والعافية وطول العمر.

امي الغالية"**حورية**" اطال الله في عمرها.

الى من انار دربي وساعدني بالنفس والنفيس على تجاوز عثرات في هذه الدنيا في سبيل توفير سعادتي ابي الغالي "**محمد**".

الى اخوتي واخواتي الذين لمست فيهم التشجيع والتقدير ، الى كل الاقارب والاهل الذين لمست فيهم كل الدعم والمحبة الى اولئك الذين يسعون ويتعبون من اجل العلم والمعرفة ، اهديهم هذا العمل المتواضع ، واتمنى من الله ان يوفقني لما يحبه ويرضاه .

ندى

المقدمة

مقدمة:

لقد شهد القرن التاسع عشر تنافس القوى الأوروبية على الشمال الإفريقي وذلك لموقعه الجيوستراتيجي المطل على البحر المتوسط، حيث تهدف في ذلك إلى تحقيق مصالحها في الإستيلاء عليه داخليا وخارجيا والتصرف في مختلف شؤونه، ونخص بذلك تونس التي كانت محل أطماع وتنافس الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا، إيطاليا، إنجلترا).

فمنذ أن وطأت أقدام فرنسا الجزائر 1830 وهي تفكر في التوسع الجغرافي على حساب تونس وظلت تبعد عنها أيدي الطامعين من الأوروبيين، حيث فرضت عليها الإحتلال سنة 1881 بعد أن حصلت على الضوء الأخضر من خلال الاطراف الاوروبية المتصارعة على السلطة في المنطقة، وذلك من خلال مؤتمر برلين المنعقد سنة 1878 الذي كان نتيجة للعديد من المؤامرات والجهود، لتقاسم مناطق النفوذ والهيمنة في إفريقيا

ولقد جاء هذا الإحتلال نتيجة تراجع وسوء الأوضاع السياسية و الإقتصادية وكذلك الأزمة المالية التي تعرضت إليها الإيالة، حيث فتحت المجال لبسط الوصاية المالية الدولية على تونس من خلال معاهدة باردو 1881 لتي جردت تونس من سيادتها في المجال العسكري والإشراف الخارجي حيث أصبحت تتحكم في جل شؤون البلاد ومارست جميع أنواع أساليب القتل والوحشية فيها.

– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على أطماع الدول الأوروبية في تونس التي جعلتها في تنافس مستمر من أجل الظفر بها، وكذلك مختلف الإمتيازات التي تحصلت عليها في تونس إثر سوء الأوضاع الداخلية والخارجية فيها ، بالإضافة الى التعرف على ذريعة فرنسا في تبرير مشروعها الإستعماري لتونس.

-**أسباب إختيار الموضوع**: قد تجتمع الأسباب الذاتية والموضوعية معا في عملية إختيار أي موضوع دراسة منها:

-قد تكون دائما مرتبطة بالفضول أو الشغف الذي يجعل الباحث يتطلع الى ماهو أفضل من الناحية العلمية الأكاديمية.

-الرغبة في إبراز واقع التنافس الأوروبي على تونس.

-إظهار حقيقة الإستعمار الفرنسي في تونس بعد أن كان لها المصير المشترك مع الجزائر حيث كان إحتلالها نتيجة حتمية بعد إحتلال الجزائر.

-معرفة جل الإمتيازات التي تحصلت عليها الدول الأوروبية في تونس والتي جعلت منها فريسة سهلة لها وطريق مفتوح لفرنسا لإحتلالها.

- إشكالية البحث:

لدراسة هذا الموضوع إنطلقنا من إشكالية رئيسية تمثلت في:

- ما مدى مساهمة الأوضاع في كل من تونس وأوروبا الغربية في إحتدام الصراع والتنافس من أجل كسب إمتيازات تقيد البلاد التونسية وتعجل في إنتصاب الحماية الفرنسية في تونس ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات التالية هي :

- ما هو السبب الرئيسي الذي جعل تونس محل أطماع الدول الأوروبية؟

- ما هو دور الإمتيازات الإقتصادية في تشجيع زيادة النفوذ الأوروبي في تونس؟

- ما مدى مساهمة مؤتمر برلين في إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس ؟

- ماهي أهم المواقف والردود الوطنية والدولية حول فرض الحماية الفرنسية على تونس؟

- حدود الدراسة:

- الإطار الزماني : ينحصر موضوعنا في الفترة الممتدة بين 1850-1881 تمثل هذه الفترة مرحلة ماقبل الحماية الفرنسية حيث شملت أوضاع تونس الداخلية والخارجية و أوضاع أوروبا الغربية بعد ظهور الثورة الصناعية وما تمثل عنها من صراع وتنافس إقتصادي بين الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا- إنجلترا- إيطاليا)من أجل كسب إمتيازات أكثر في البلاد التونسية للسيطرة عليها.

- **الإيطار المكاني**: ينحصر الإيطار المكاني لموضوع الدراسة في تونس.

- المنهج المتبع:

لقد إعتمدنا على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي الذي يناسب طبيعة الموضوع، من إجل وصف وتحليل وشرح الأحداث لإزالة اللبس والغموض حولها.

-خطة الدراسة:

ومن خلال دراستنا للمادة العلمية المتحصل عليها قسمنا هذا الموضوع إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق وفي الأخير فهرس الموضوعات.

إعتمدنا في المقدمة إلى التعريف بالموضوع وأسباب إختياره ، الإشكالية وما إنبثق عنها من إشكاليات فرعية ،والمناهج الموظفة في الدراسة أهم المصادر والمراجع وعرضنا في الأخير بعض الصعوبات التي واجهتنا.

المدخل: أوضاع تونس وأوروبا الغربية خلال القرن19.قسمناه إلى مبحثين **المبحث الأول: أوضاع أوروبا الغربية:** يتناول كافة الظروف التي تعرضت لها أوروبا الغربية خلال النصف الثاني من القرن 19من ظروف سياسية إقتصادية إجتماعية، **المبحث الثاني: الأوضاع في تونس،** يتناول جل الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية في تلك الفترة، **الفصل الأول: الأطماع الأوروبية في تونس،** ويشمل ثلاثة مباحث تتمثل في الأطماع الفرنسية، الأطماع الإيطالية، الأطماع البريطانية، وهي عبارة عن مختلف الإمتيازات التي تحصلت عليها هاته الدول في تونس، **الفصل الثاني: مسار التنافس** ، وينقسم إلى أربعة مباحث هي:**المبحث الأول: إنكسار الدولة العثمانية أمام روسيا،** وتشمل علاقة الدول الأوروبية المتأزمة والمتصارعة حول تقسيم ممتلكات الرجل المريض **المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر برلين 1878**. يشمل قضية عقد المؤتمر بين الدول الأوروبية والذي كان كذريعة من أجل إنتصاب الحماية الفرنسية في تونس، **المبحث الثالث: إدراج القضية التونسية،** وذلك من خلال إنعقاد مؤتمر برلين الذي كان هو السباق لمناقشة المسألة الشرقية ومن خلاله تم إدراج القضية التونسية بشكل غير رسمي، **المبحث الرابع: معاهدات التسوية بين الدول الأولية** ، من خلال هذه المعاهدات تم التوفيق

بين مصالح الدول الكبرى ووضع حد لكل دولة أوروبية حول ممتلكاتها، **الفصل الثالث: فرض الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الوطنية والدولية**، يشمل أربعة مباحث هي: **المبحث الأول: التدخل العسكري في تونس**، ويشمل قضية إحتلال تونس واستخدام فرنسا لذريعة قيام الصراع بين القبائل على الحدود التونسية الجزائرية من أجل التدخل والسيطرة عليها.

المبحث الثاني: معاهدات الحماية، حيث يتمثل في معاهدة باردو التي من خلالها فرضت فرنسا الحماية على تونس في 12 ماي 1881 أين تم توقيعها مع الباي محمد الصادق، ومعاهدة المرسى 1883 التي أعطت الحق لفرنسا من أجل التدخل في شؤونها الداخلية، **المبحث الثالث: الردود الوطنية**، التي بدورها تنقسم إلى المقاومة في الجنوب التونسي التي تنقسم إلى المقاومة في صفاقس و المقاومة في قابس، وكذلك مقاومة الشمال، والوسط والساحل، **المبحث الرابع: الردود والمواقف الدولية**، تتمثل في ردود الخارجية من بينها الأوروبية و العربية المغاربية(الجزائر ، طرابلس،)والدولة العثمانية حول فرض الحماية الفرنسية على تونس.

- المصادر والمراجع المعتمدة:

لقد إعتمدنا في موضوعنا هذا عل مجموعة من المصادروالمراجع التي تعالج موضوع تونس خلال النصف الثاني من القرن 19م ومن أهمها:

- إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس، لعلي المحجوبي من أهم المراجع المتخصصة في موضوع الحماية الفرنسية على تونس.

-الحبيب تامر، هذه تونس.

- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر(ليبيا ، تونس، الجزائر ، المغرب.(

- النفوذ الأوروبي)الفرنسي ، الإنجليزي، الإيطالي) في تونس 1857م-1881 لنور الدين صحراوي، كمذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر تناولت التنافس الأوروبي منذ بداية تغلغله إلى إستقراره في البلاد.

- صعوبات الدراسة :

إن أي بحث علمي أكاديمي لا يخلو من صعوبات إلا أننا بفضل الله تعالى لم نواجه أي صعوبات وذلك لكثرة المصادر والمراجع حول هذا الموضوع.

مدخل:

أوضاع أوروبا أوروبا الغربية وتونس خلال القرن 19

المبحث الأول: الأوضاع في أوروبا الغربية

المطلب الأول:البحث عن الأسواق

المطلب الثاني:البحث عن مجالات الإستثمار رؤوس الأموال

المطلب الثالث:التوسع التجاري والمالي للقوى الأوروبية في تونس

المبحث الثاني: في تونس

المطلب الأول:النظام السياسي

المطلب الثاني:الوضع المالي

المطلب الثالث:الجانب الإقتصادي والإجتماعي

المبحث الأول: الحالة العامة في اوروبا الغربية

كانت وضعية تونس في النصف الثاني من القرن 19 تثير مطامع القوى الاوروبية العظمى أمثال فرنسا وإنجلترا بل وحتى إيطاليا ,فقد أبدت هذه الدول إهتمام مبكرا بهذا البلد الصغير خصوصا وان اهتمامتها كانت تخضع لعوامل استراتيجية واقتصادية واجتماعية وسياسية .[1]

وقد كانت لتونس أهمية كبيرة استراتيجية كانت تخفي في حقيقة الامر جانبا اخر من اهتمامات القوى الاوروبية وهو الجانب الاقتصادي لان بلدانا مثل: فرنسا وانجلترا كانت انذاك في امس الحاجة الى ايجاد أسواق ومجالات الاستثمار فوائض رؤوس اموالها ومصنوعاتها التي تغمر اسواقها الداخلية وهذه الظروف تجعل مراقبة الطرق التجارية غاية يحتمها الوضع الاقتصادي ,فالاقتصاد الراسمالي ضاقت عنه حدود أوروبا الغربية عندما بلغ مستوى معينا من التطور[2] .

وقد عرفت هذه المنطقة في النصف الثاني من القرن 19مرحلتين اقتصاديتين هما :

1)-مرحلة النمو:لقد امتدت من 1851-1873 وتميزت بارتفاع في مستوى الاسعار والعائدات فهي اذن مرحلة ازدهار اقتصادي وسلم اجتماعية.

2)-مرحلة الركود: من 1873-1896 وتميزت بانخفاض في الأسعار والعائدات فهي إذن مرحلة كساد إقتصادي وبلبلة إجتماعية. وقد سجلت بلدان مثل فرنسا وانجلترا في هذه الحقبة بالذات فوائض في بضائعها المصنوعة وفي رؤوس أموالها .[3]

فلم تعد هاتان الدولتان منذ سنة 1870 تقيمان الحضائر الصناعية الكبرى كما عرفت حركة مد السكك الحديدية ومكننة الفلاحة فتورا كبيرا. ففقدت الصناعة الميكانيكية أهم حرفائها، وسجلت بذلك فائضا في مواد التجهيز مما اضطر ارباب هذه الصناعة الى تقليص طلباتهم من الفولاذ .فسدت افاق الترويج في صناعة الحديد

[1] علي محجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس،تع:عمر بن ضو،حليمة قرقوري، علي محجوبي، سراس للنشر،تونس،1986،ص26.

2 مرجع نفسه،ص26.

3 شايب قدادرة، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954م دراسة مقارنة، عبد الرحيم سكفالي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دوكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة منتوري، قسنطينة،2007/2006 ،ص38.

والصلب التي إضطرت هي بدورها للتخفيض من طلباتها في مادتي الفحم الحجري والحديد الخام الشيئ الذي كان له طبعا بعيد الأثر في الصناعات الإستخراجية. [1]

وأمام هذا الإنكماش الذي أصاب السوق الداخلية توقفت عملية النمو في كل القطاعات الصناعية ، وتقلصت أنشطتها ، ولم تعد قادرة على خلق مواطن جديدة ،بل إلتجأت الى طرد عدد كبير من عمالها. وكان لإنخفاض مكانة صناعات الحديد والصلب تاثير مباشر على صناعات مواد الإستهلاك التي اجبرت هي الأخرى على التخفيض من إنتاجها،وطرد قسم من عمالها.مساهمة بذلك في تفاقم الأزمة الإقتصادية والإجتماعية. [2]

وقد ازدادت هذه الوضعية تعفنا بتقلص الأسواق الخارجية اذ وضعت البلدان الأوروبية الأخرى حواجز جمركية لحماية صناعاتها الفتية من مزاحمة الصناعات الفرنسية والإنجليزية.وتولدت عن هذا الوضع الإقتصادي أزمة إجتماعية اذ صاحب إنخفاض الأجور انتشار البطالة في صفوف العمال وتعذر على الشبان العثور على شغل.

فشكلت هذه الجموع الغفيرة من العاطلين عاملا من عوامل الإضطراب والفوضى سواء في فرنسا أو في إنجلترا.

المطلب الأول : البحث عن الاسواق

بما ان وضعية البطالين كانت مقترنة بمسألة الاسواق فلم يكن هنالك من حل لمشاكل التشغيل دون أن يعود القطاع الصناعي ,لنشاطه العادي وبالتالي دون تصدير البضائع المصنوعة التي تغمرالسوق الداخلية الى أسواق أخرى مضمونة وكان هذا هو العامل الذي دفع بفرنسا في الثمانينات إلى نهج سياسة توسع استعماري والى فرض حمايتها على البلاد التونسية . [3]

[1] شايب قدادرة، المرجع السابق،ص38.

[2] المرجع نفسه ،ص38.

[3] علي محجوبي،28.

وقد بين ذلك جول فيري[1] أحد صانعي هذه السياسة التوسعية عندما صرح امام مجلس النواب في شهر جويلية 1885 (إن تأسيس مستعمرة هو بمثابة خلق سوق).

إلا أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن البلاد التونسية لم تكن تمثل سوقا هامة بالنسبة لمواد الإستهلاك. فقد عرف سكانها قبيل الحماية باستثناء أقلية محظوظة ظروف عيش قاسية جدا ولم تكن إمكانياتهم لتسمح لهم باقتناء مواد الإستهلاك الأوروبية. وهكذا فإن تصدير مثل هذه المواد لا يجب أن يكون بأية حال الدافع الرئيسي لإحتلال تونس. لكن إذا كانت الإيالة[2] لا تمثل في المدى القريب سوقا مفضلة لمواد الإستهلاك فهي تسمح بتصدير التجهيزات التي كانت تتوقف عليها كل القطاعات الصناعية بما فيها الصناعات الخفيفة. وقد كان تصدير هذه التجهيزات مرتبطا أيضا بتصدير رؤوس الأموال الذي يعتبر العامل الأساسي لانتصاب الحماية على هذه البلاد .

فبعد أن بلغ الإقتصاد الرأسمالي مستوى معينا من النمو صار في أمس الحاجة إلى تصدير رؤوس الأموال[3] التي تكدست في مرحلة الإزدهار الإقتصادي أي فيما بين 1851 و1873 وذلك بفضل الأرباح التي تحققت في الصناعة والتجارة وبفضل المؤسسات البنكية الضخمة التي تم بعثها في تلك الفترة.

[1] هو زعيم التيار الإستعماري ورئيس الحكومة الفرنسية (1881-1883) صاحب فكرة إحتلال تونس وتأديب قبائل بني خميس،أنظر: (محمد عصفور سليمان، الحماية الفرنية على تونس 1881 والموقف العثماني و الأوروبي منها،مجلة ديالا، ع56،كلية العلوم الإنسانية، العراق،2012، ص45.

[2] أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية. فقد كانت الدولة مقسمة إداريا إلى إيالات ،والإيالات إلى سناجق ،والسناجق إلى أقضية والأقضية إلى نواحي والنواحي إلى قرى.ولقد أشرف على الأيالات في الدولة العثمانية أمير الأمراء ثم الوزراء بعد القرن السادس عشر الميلادي،حيث كانو يمثلون السلطان ويجمعون بين الحكم الإداري والعسكري للإيالة ولهم النفوذ المطلق.أنظر:(سهيل صابان،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية،مر: (عبد الرزاق محمد حسن بركات ،مكتب الملك فهد،السعودية،د،ط،2000م،ص45.)

[3] هي الموارد المالية التي يمكن إستخدامها في مجالات التنمية والإستثمار وهي ضرورية لتطوير وسائل الإنتاج، ويتحقق رأس المال من الفوائد والأرباح الناتجة عن الإستثمارات الناتجة.أنظر:(محمودي عادل،مصطلحات-شخصيات-تواريخ معلمية وخرائط، دار البدر،الجزائر،2010،ص36.

المطلب الثاني : البحث عن مجالات لإستثمار الأموال

في مرحلة الكساد الاقتصادي (1873-1896) لم تعد مجالات استثمار رؤوس الاموال في اوروبا مثمرة إذ قلت نسبة الارباح,ففي سنة 1870 في وقت الثورة الصناعية [1] لاولى في فرنسا واجلترا كانت افاق الاستثمار محدودة جدا فيهما,وقد وصف رئيس المصرف الليوني في مارس 1876 هذه الحالة بقوله(لدينا اموال كثيرة غير مستثمرة فالمال يثقل كاهلنا ونحن لا ندري ماذا نفعل به.) حيث دفع بالاوروبيين الى التفكير بصفة جدية في ايجاد مناطق اخرى لاستثمار اموالهم المكدسة, فإذا كانت نسبة الربح لاتبلغ اسواق اوروبا6% فهي تتراوح بين 8% و15% في البلدان المتخلفة حيث تكون الاموال قليلة وبالتالي باهضة القيمة حيث تتوفر إمكانيات الاستثمار.[2]

في البلاد التونسية مثلا ،يستطيع الأوروبيون استثمار أموالهم في الميدان الفلاحي الذي يوفر لهم أرباحا مذهلة لأن ثمن الأراضي بخس للغاية أو في ميدان التجهيز كمد السكك الحديدية وحفر الموانئ وغيرها من التجهيزات التي تكاد تنعدم في هذه البلاد. كما أنهم يستطيعون توظيف أموالهم في البحث عن المواد الأولية واستغلالها .[3]

ونحن ندرك أهمية الإستثمار في هذه الميادين إذا ما أضفنا إلى هذه المعطيات عنصرا اخر وهو رخص اليد العاملة ونظرا لما يتطلبه الإستثمار في البلدان المتخلفة من تجهيزات أساسية فإن هذا العمل من شأنه أن ينشط كل أنواع الصناعات الثقيلة كالمناجم وصناعة الصلب.

هذه إذن هي الأسباب التي دفعت إنجلترا وفرنسا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى البحث عن مجالات الإستثمار مضمونة المكاسب.

[1] لعبت العوامل الإقتصادية دورا هاما في حدوث الثورة الصناعية، فتراكم رأس المال كان شرطا لإنطلاق الثورة الصناعية فيها حيث توافدت رؤوس الأموال اللازمة للإستثمار الصناعي وخاصة في وقت توالت فيه الإختراعات الفنية ،والصناعية،حيث تطور النظام الإقتصادي على نحو يسمح بتعدد الخدمات والبضائع كما ظهرت طبقة جديدة سميت بالطبقة الرأسمالية محل طبقة السادة في النظام الإقطاعي.أنظر(أحمد حسن البرعي،الثورة الصناعية واثارها الإجتماعية والقانونية،دار الفكر العربي،القاهرةد، د،س،ص16.)

[2] تمثل مجموع الأموال المنفقة لغرض إنماء رأس المال، بمعنى توظيف المال في مشاريع مربحة تعود بالفائدة على صاحبها.أنظر(محمودي عادل،المرجع السابق،ص36.)

[3] علي محجوبي، المرجع السابق،ص29.

وقد غدا هذا الأمر بالنسبة لها حتمية إقتصادية وإجتماعية وسياسية مما يجعله يمثل في إعتقادنا العنصر الرئيسي لسياسة التوسع الإستعماري. [1]

المطلب الثالث : التوسع التجاري والمالي للقوى الاوروبية في تونس

1)– التوسع التجاري: وقد دعم هذا التوسع الاستعماري تلك المعاهدات الا متكافئة التي فرضتها إنجلترا على الباي سنتي 1863-1875 وإيطاليا سنة 1868 فهذه المعاهدات أعفت بموجب البضائع الاوروبية من جل الرسوم الجمركية[2] وكذلك من المكوس الداخلية إذ أجبر الباي بموجب الفصل السابع من المعاهدة التونسية الانجليزية المؤرخة في 19 جويلية 1875 على عدم منع دخولها الى تونس أكثر من 8بالمئة من قيمتها وذلك علاوة على إعفاء مستهلكيها من تونسيين واوروبيين من كل المكوس التي توظف عادة على السلع المحلية.

غير أن هذا المشكل من التوسع لايمثل رهانا بالنسبة للدول الاوروبية نظرا لضعف القدرة الشرائية للسكان التونسيين ،رغم أنه يغمر البلاد بالبضائع الأجنبية ويعمل بالتالي على تقويض ركائز الصناعة المحلية وهو في اخر الامر لايوفر لهذه الدول أرباحا ذات أهمية.[3]

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن كل هذه الدول تتمتع في البلاد التونسية بحق الأمة الأكثر رعاية، أي أن كل مكتسب إقتصادي تحصل عليه الدولة يعود بالفائدة على بقية الدول وبعبارة أوضح فإن معاهدة 1875 المبرمة بين إنجلترا وتونس لا تنطبق على التجارة البريطانية فحسب بل كذلك على كل البضائع المستوردة من البلدان الأوروبية بدون تمييز أو إستثناء، وكانت جميع القوى العظمى تحترم هذه القاعدة في أغلب الأحيان. [4]

[1] هي السياسة التي بموجبها تقوم دولة أو جماعة منظمة بفرض حكمها أو ارائها أو إيديولوجيتها على اخرين أجانب عنها دون النظر لإرادتهم وذلك تحقيقا لمصالحها.أنظر:(شايب قدادرة،المرجع السابق،ص25.)

[2] هي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة ، دخولا في حالة الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم.أنظر:(خضراوي حفيظة، سياسة الإتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري ،مفتاح صالح، ظاطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2019/2018،ص3.)

[3] علي محجوبي،المرجع السابق،ص31.

[4] شايب قدادرة،المرجع السابق،ص40.

2)-التوسع المالي: أما الحالة في الميدان المالي فكانت مختلفة ذلك أن التوسع في هذا المجال تم في البداية بواسطة القروض التي كانت تقدم إلى الباي بنسب مرتفعة جدا وهذه الأموال كانت مأتية في واقع الأمر من فرنسا وانجلترا وايطاليا إذ قبلت هذه البلدان في مرحلة أولى ،اقتسام السوق التونسية ولم تلبث أن استغلت عجز حكومة الباي على تسديد فائدة ديونها لتهيمن في سنة 1870 على مالية الإيالة. [1]

وهذا الوضع يتماشى بدون شك مع الرخاء الإقتصادي الذي عرفته القوى الكبرى فيما بين 1851-1873 أي في فترة نجد فيها رؤوس الأموال الأوروبية مجالا واسعا للإستثمارات المبرمجة بأوروبا نفسها ، أما في مرحلة الركود الإقتصادي (1873-1896) فقد كان التنافس بين هذه الدول يحتد كلما ضاقت مجالات الإستثمار بأوروبا وقلت مكاسبها ، وأصبحت كل دولة تعمل على ضمان أكثر ما يمكن من الإمتيازات في الإيالة لرعاياها من أصحاب رؤوس الأموال وكذلك على إستثمار أكثر ما يمكن من أموالها في هذه البلاد. [2]

وقد إهتمت الشركات الرأسمالية[3] الفرنسية بشراء الأراضي التونسية مثلما إهتمت بحفر الموانئ ومد الخطوط الحديدية، ولهذا الغرض فتحت شركة مرسيليا للقرض في شهر مارس 1879 فرعا لها في تونس عرف بالشركة التونسية الفرنسية للقرض وتمكن هذا الفرع في السنة الموالية من شراء هانشرين هامين، يقع أحدهما في سيدي ثابت 5000 هكتار، بين الثاني في النفيضة وهو عبارة عن مقاطعة تمتد على مساحة(100،000) بين تونس وسوسة كانت ملك للوزير الأول السابق خير الدين باشا. [4]

والملاحظة أن هذه الشركات المذكورة كانت وثيقة ارتباط بتجمعات مالية فرنسية كبرى : فشركة مارسيليا للقرض مرتبطة بشركة القرض الصناعي والتجاري وكانت هذه التجمعات مالية تضغط من حين لاخر على

[1] علي محجوبي،المرجع السابق،ص (31،32).

[2] المرجع نفسه،ص31.

[3] نظام إقتصادي وإجتماعي يرتكز على وجود وسائل الإنتاج ويكون دافع الربح والمنفعة فيه محرك النشاط الإقتصادي ظهر هذا النظام بعد تراجع النظام الإقطاعي في القرن الخامس عشر ميلادي،(أنظر:عبد الوهاب الكيالي واخرون،موسوعة السياسة،ج2،المؤسسة العربية لدراسات والنشر،بيروت،د،س،ص787.)

[4] ولد سنة 1810 طاف بالممالك الأوروبية طوال 20 عاما،وأسس في تونس المدرسة الصادقية.نشر فيها في 1867 كتابه أقدم الممالك في معرفة أحوال الممالك الذي طالب فيه بضرورة اقتداء الشرق بالغرب توفي 1890م.أنظر(رؤوف سلامة موسى،موسوعة أحداث واعلام مصر والعالم،ط1، دارومطابع المستقبل،الإسكندرية،2002،ص361.)

الحكومة الفرنسية كي تتحصل على إمتيازات في البلاد التونسية وهذا مايفسر دعم الحكومة والقنصل لممثليها في الإيالة .

إلا أن كل الشركات المالية الفرنسية المهتمة بما يجري في تونس تلقى كل التشجيع من القائم بالأعمال، روستان ومن الحكومة الجمهرية التي يسيرها رجال مصرون على عدم التفريط لأية قوى أخرى في بلد غني كالإيالة ومرتبط بالجزائر الى حد مستقبل هذه الأخيرة قد يصبح مهدد لو صارت ونسى مستعمرة أجنبية. [1]

المبحث الثاني :في تونس

المطلب الأول: النظام السياسي

كان يتولى تونس[2] باي ينتمي الى عائلة اغريقية الاصل ، وتولت السلطة سنة 1705 كان الحكم يتداول بين الذكور وهذا راجع لكبر السن ضمن سلالة حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية ، والباي كان مستقلا ويجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكذلك النظر في مختلف القضايا العدلية .

وان كل الاوامر والقرارات التي تصدر عنه قانونا نافذا،حيث ان الباي يتمتع بحرية مطلقة ،وان السلطة الفعلية كانت قبيل الحماية بين الوزير الاكبر الذي يباشر الشؤون المالية والخارجية للايالة ، يساعده في الادارة العامة للبلاد ووزير الداخلية يسمى وزير القلم ومستشارون يرأسون مختلف الاقسام الى جانب وزير الحرب ووزير البحرية اللذان يرمزان الى التقاليد العسكرية للدولة الحسينية.[3]

حيث كان الوزير الاكبر مكلفا بجراية الباي ثم قائد الوطن القبلي ثم وزير الداخلية وكان عديم التكوين مثل سيده محمد الصادق وغير مؤهل لتسيير شؤون الدولة وقد كان مركزه نقطة استغلال لزيادة الشراء دون ان يقوم بأي مصالح تخص البلاد.

[1] جان قانياج،أصول الحماية الفرنسية على تونس(1861-1881) متر:عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب،المنستير،تونس،2009،ص526.

[2] مدينة قديمة أصبحت حاضرة فالإيالة،ومقر الحكم منذ العهد الحفصي،إسمها في العهد القديم ترشيش،ولما إفتتحها المسلمون سنة 670م أسموها تونس.أنظر:(ابن ابي دينار،المؤنس في الأخبار الإفريقية وتونس،ط.1،مطبعة الدول التونسية،تونس،1869م،ص6.)

[3] شايب قدادرة،المرجع السابق،ص29.

وقد كانت حكومة الباي تضم سنة 1881 العزيز بوعتور ووزير القلم و أحمد زروق وزير البحرية والجنرال حسين وزير المعارف والاشغال العمومية. [1]

كان محمد الصادق عام 1881 عديم التكوين والنقص مما جعله غير مهتم بالشؤون العامة للبلاد مما جعله يترك السلطة لحاشيته ، مما ادى بالوزير الاكبر مصطفى بن اسماعيل الوزير الاكبر وهذا الاخير استغل ضعف الباي في تسيير شؤون الايالة واستطاع الارتقاء بسرعة في سلم الوظيفة العمومية وفي 1878 وزير الأكبر وهو في سن الخامسة والعشرون. [2]

المطلب الثاني: الوضع المالي

في سنة 1881 كانت تخضع المالية في تونس لنظام رقابة اجنبية بعد ان هيمنت عليها منذ 1869من فرنسا وانجلترا وايطاليا وامام عجز الحكومة التونسية على دفع وتسديد ديونها ،وهذا ماجعل الدولة الاوروبية ان تتفق على جعل مالية الايالة التونسية تحت نفوذها لكي تحافظ على مصالح مواطنيها.

اسس الباي محمد الصادق [3] سنة 1969لجنة مالية دولية حددت صلاحيتها بمقتضى قانون صدر في مارس 1870.

ووقع تقسيم مداخيل الايالة الى قسمين : خصص القسم الاول منها لنفقات الدولة والقسم الثاني لتحديد الديون وكانت هذه اللجنة المتكونة من التونسيين واجانب عبارة عن جهازين : اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة. [4]

[1] شايب قدادرة ،المرجع السابق،ص29.

[2] المرجع نفسه،ص29.

[3] ابن الحسن من بايات الأسرة الحسينية في تونس،نصب يوم 7فيفري 1859 بايا،شهد على ثورة علي بن غدام 1864،وتقيعه لمعاهدة الحماية، وتوفي في أكتوبر 1882.أنظر:(شيباني بن بلغيث،الجيش التونسب في عهد محمد الصادق باي(1856-1882) تق:عبد الجليل التميمي،د،ط،مؤسسة التميمي للبحث العلمي،صفاقس،ص65.)

[4] جلال يحي،المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث،دار المعارف ،مصر،1965،ص253.

1-اللجنة التنفيذية:

تتكون من ثلاثة اعضاء وكان يرأسها الوزير الاكبر بمساعدة عضو تونسي مالي فرنسي يعينه الباي وكانت هذه اللجنة تمثل الجهاز المركزي للادارة المكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية وتعتبر بمثابة وزارة المالية لحكومة الباي في الوقت ذاته. [1]

2-لجنة المراقبة:

تتكون من ستة اعضاء منتخبين ممثلين مفوضي الحكومة التونسية ، اثنان من انجلترا وثنان من ايطاليا ، ولهذه اللجنة الحق في مراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية والمصادقة عليها إن اقتضى الامر. [2]

وللجنة المالية الدولية مجلسا اداريا للتدخل في المداخيل الخاصة لتسديد الديون وكان هذا المجلس يتألف من خمسة اعضاء : عضو تونسي تعينه اللجنة التنفيذية ، واربعة يمثلون المفوضين (فرنسي ، انجليزي، ايطالي، اوروبي من اي جنسية كان) ، ويعمل المجلس الاداري تحت ادارة اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة التي ترفع تقريرا حول تصرفه إلى اللجنة المالية والدولية.

واللجنة المالية الدولية غير مكلفة بمصلحة البلاد التونسية حيث كان دورها ينحصر في الدفاع عن الباي وتأمين ديونهم وفي هذا المجال نجحت إلى حد كبير ففي سنتي 1871و 1877تحصل المفوضون على فائض سنوي 5%. [3]

3-الضرائب التونسية:

في سنة 1881كانت تسلط على الاشخاص وعرفت البلاد صنفين من الضرائب : ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة مثل المجبي [4] ،العشر، القانون.

[1] علي محجوبي،المرجع السابق،ص10.

[2] شايب قدادرة،المرجع السابق،ص31.

[3] علي محجوبي،المرجع السابق،ص10.

[4] هي ضريبة أقرها الباي محمد سنة1864 ،كانت السبب المباشر لحدوث ثورة علي غداهم،أنظر:(علي محجوبي،المرجع السابق،ص12).

الضرائب الغير مباشرة تمثل وحدها حوالي نصف ميزانية الايالة وما يساوي 5460000فرنك من جملة 11265465فرنك وهو مايمثل المداخيل الحاصلة في خمس سنوات السابقة للحماية.

وهذه الضرائب لم تكن موزعة توزيعا عادلا بل كانت تسلط أساسا على الفئات الفقيرة والكادحة من السكان. [1]

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والاجتماعي

كان الوضع الاقتصادي في تونس مزدهر من الناحية الاقتصادية وخاصة الجهة الشرقية ، وان موارد الايالة هامة وخصوبة المناطق الساحلية والوطن القبلي والساحل وجزيرة جربة.

واشتهر شمال الايالة بزراعة الحبوب وان هذة الجهة هي المصدر الاوفر لهذا المنتوج، حيث كانت اكثر الاراضي خصوبة تحت ايدي اقلية من مغربي الباي اغلبهم من المماليك وهذه الاخيرة حيث يؤجرون اراضيهم لمزارعين وبهذه اصبحوا اثرياء. [2]

ومنذ عام 1875 صدر قانون الخماسة الذي من خلاله يتم استغلال الفئة الكادحة من السكان ، ويكون الخماس تحت تصرف الملاك ، اي لتخلص من هذه الوضعية يمكن لي هؤلاء ايداعه السجن في حالة عدم دفع الديون المتراكمة عليه.

والجهة الساحلية ترتكز على غرس اشجار الزيتون حيث بلغ انتاج الزيتون في كل من سوسة والمنستير سنة 1880قدرت ب 14000هكتار اما فيما قدر الانتاج الجمالي للبلاد ب 210000هكتار.

[1] شايب قدادرة، المرجع السابق،ص32.

[2] المرجع نفسه،ص33.

وكانت الملكية الصغير الاكثر انتشارا في هذه الجهة ومن هنا انتشرت الفوارق الاجتماعية وآفة الربا ودخول وهذه الجهة في ثورة سنة 1864 [1] ومارست عليها كل انواع القمع على يد الجنيرال احمد رزوق.

وان ثروات الساحل لم تكن لصالح الجهة وانما توجه للمنتفعين بالضرائب وللمرابين وكانت واحات الجنوب الاكثر انتاجا للتمور وهذا الاخير اهم مورد في الجهة واغلب السكان كانوا يعيشون فقر مزري لان ثروات البلاد تتمتع بها السلطة.

وان القبائل داخل الايالة يعتمد على الرعي وزراعة الحبوب خاصة زراعة الشعير ، وهذه الموارد غير كافية لسد حاجيات السكان مما ادى بهم الى الوقوف في جهة النظام والانتفاضات ، اعتمدت قبائل البلاد على تربية الاغنام وبذللك يتم توفير الصوف والجلود والتي بدورها موارد اولية للصناعات التقليدية التي لايمكن الاستغناء عليها مثل تونس والقيروان.[2]

ومن الصناعات التونسية اهمها: صناعة الاقمشة والمعادن والصباغة التي لم تستطيع منافسة المنتوجات والصناعات الاوروبية وهذه الاخيرة بحكم نظام الامتيازات الذي تتمتع به بعض الدول الاجنبية ، حيث انتشرت مختلف المنتوجات الاوروبية مختلف انحاء الايالة وغزو الاقمشة الحريرية واقمشة القطنية للاسواق المحلية الى الافلاس.[3]

واصبح التاجر الاوروبي يتمتع بالعديد من الامتيازات وكذلك التجار اليهود والذين كانوا تحت سيطرة القوى الاوروبية ، وهؤلاء التجار يخضعون للقوانين والاجراءات المعمول بها في بلدانهم ، حيث هناك قناصل مكلفون بإدرة شؤونهم والدفاع عن نسالحهم وتمنح امتيازات على مستويين الاقتصادي والقنصلي.[4]

[1] هي إنتفاظة ثورة علي بن غذاهم اعتبر بداية تطبيق القرار زيادة الضرائب في أفريل 1864 حيث شملت المناطق الريفية والقبلية في الشمال الغربي والوسط من البلاد باستثناء العاصمة،تميزت بشمولية الطبقات والأصناف الإجتماعية وكانت حجاف بحق الثائرين في المدن والقرى.أنظر:(الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق،ص186.)

[2] مدينة في وسط البلاد التونسية، تبعد مسافة 68 كلم عن مدينة تونس،أنظر:(محمد الطالبي،دار المعارف التونسية،عدد خاص،بيت الحكمة، التونسي،ص137.)

[3] شايب قدادرة،المرجع السابق،ص35.

[4] المرجع نفسه ،ص35.

الفصل الأول:

الأطماع الأوروبية في تونس

المبحث الأول: أطماع فرنسا

المبحث الثاني: أطماع إيطاليا

المبحث الثالث: أطماع بريطانيا

تمهيد:

لقد أدركت الدول الأوروبية أهمية الموقع الجيوستراتيجي لتونس على البحر المتوسط، حيث عملت على إستثمار تدهور الأوضاع وتدخلها في الشؤون البلاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية في تونس.

حيث فتح هذا التدخل أمامها لإتخاذ تونس مجالا حيويا لها ولتجارتها ضمن نظام الإمتيازت والمعاهدات ألا متكافئة والتسرب الأوروبي إلى البلاد التونسية حيث تزايدت أطماعها على مر الأيام بتزايد ضعف الولاية وتقهقر أحوالها الإقتصادية والإدارية .

كانت من جهة بريطانيا بأساليطها في البحر المتوسط ومن جهة إيطاليا التي تواجه تونس من الجانب الاخر ومن جهة أخرى فرنسا التي أصبحت الدولة العظمى في البحر المتوسط، فلم يكن لتونس أن تعارض طويلا أمام هذه الأطماع .

المبحث الأول: أطماع فرنسا

بدأت فرنسا توجه أنظارها الى تونس منذ إحتلال بلاد الجزائر 1830 لذلك حرصت على أن تدع أي فرصة إلا وانتهزتها للتدخل في شؤونها الداخلية ووضع العراقيل ومناورت في سبيل نهوضها.[1] وكانت ترمي إلى ابعاد نفوذها عن الدولة العثمانية المباشرة عن تونس .وكانت تحرص على التعامل مع باي تونس كملك مستقل وفي المقابل كان هناك تنافس بينها وبين إيطاليا والإنجليز فسعت إلى تقوية نفوذها .[2]

حيث سعت فرنسا جاهدة للحصول على مناطق نفوذ وتأمين أسواق خارجية لتصدير منتجاتها وهذا تحت تأثير الرأسمالية والإمبريالية[3] .حيث تحصلت فرنسا على العديد من اللإمتيازات التي تجددت في تونس كمعاهدة 23فيفري1802 ومعاهدة15 نوفمبر 1824 ومعاهدة 4جويلية 1824 ومعاهدة 08 أوت 1830.[4]

قامت الشركات الفرنسية الرأسمالية بشراء الأراضي التونسية من أجل بسط نفوذها وتغلغلها في المنطقة بالإضافة إلى إهتمامها بحفر الموانئ ومد الخطوط الحديدية عن طريق شركة باتنيول التي استطاعت أن تشتري هنشير[5] بوادي الزرقة بين مجاز الباب وباجا تبلغ مساحته تسعة الاف هكتار.

في عام 1880 تحصلت فرنسا على امتيازات لإنشاء سكك حديدية جديدة حيث احتكرت هذا النوع من العمل ،كما تمكنت في العام نفسه من الحصول على إمتياز لبناء سكتين حديد الأولى من تونس الى ميناء

[1] تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة المغرب العربي، د.م،د،ت، ص(25،26).

[2] حلمي إسماعيل محروس،تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية،ج1، شباب الجامعة الإسكندرية،2004،ص246 .

[3] هي ظاهرة إقتصادية سياسية وعسكرية تتجسد في أقدم الدول القوية في العصر الحديث على التوسع وفرض سيطرتها على الشعوب،(أنظر:عبد الوهاب الكيالي،مرجع سابق،ج1،ص300.)

[4] نور الدين صحراوي،النفوذ الأوروبي(الفرنسي –الإنجليزي-الإيطالي)،بن يوسف التلمساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي التاريخ المعاصر،قسم التاريخ ،جامعة الجزائر2012-2013ص51،52.

[5] قطعة أرض فلاحية على الطريق بين الحاضر بسوسة على بعد كيلومتر من تونس مساحتها حوالي مائة هكتار وتحصل عليها خير الدين كمكافأة من الباي سنة 1843،(أنظر: نور الدين صحراوي، مرجع سابق،ص72.

بنزرت [1] والثانية من تونس الى سوسة ولعل من أكبر ما حصلت عليه فرنسا هو شراؤها قطعة أرض تعرف باسم النفيضة بين تونس وسوسة مساحتها (1000000) هكتار.

كذلك فتحت شركة مرسيليا للقرض في شهر مارس 1879، فرعا لها بتونس باسم "الشركة التونسية للقرض" [2] حيث تمكنت من وراء "هنشرين هامين" أحدهما بسيدي ثابت (يغطي 5الاف هكتار).

اتخذت فرنسا موقف من الباي من إلغاء العمل بقانون عهد الأمان محتجتا على الاتفاقية المبرمة بين تونس وانجلترا وتقدم دوفال في 21 أفريل مطالبة بإلغاء الدستور وعزل خزنه دار ممّا أدى إلى شجار عنيف مع خزنه دار، حتّى صرح الباي أنّ محادثته مع دوفال ستنتهي في يوم من الأيام للمضاربة بين الطرفين[3] ، واثر ثورة "علي بن غذاهم1661 " سارعت فرنسا للتدخل لتثبت نفوذها فأرسلت سفن حربية للإيالة التونسية استجابة لنداء قنصلها قصد حماية رعاياها استعدادا للتدخل عند أوّل إشارة. [4]

بمجرد وقوع الأزمة المالية في تونس وتأسست اللجنة أخذت كل من إيطاليا وانجلترا وسيلة لمقاومة النفوذ والأطماع الفرنسية، لذلك كانت تعمل فرنسا على إحباط أعمال اللجنة حتّى تزيد أحوال تونس اضطرابا وتقنع بوجوب تسليم مقاليد الأمر إلى دولة واحدة وهي فرنسا. [5]

إستغلت فرنسا المعاهدة الفرنسية التونسية التّي أبرمت عام 1621 والتّي ضمت لفرنسا ضمان الحقوق لرعاياها إذا حصلت على إثرها في سنة 1611 على مرسوم أصدره الباي بمنح المواطنين الفرنسيين بموجبه حق ابتياع الأرض في تونس. [6]

---

[1] من أهم الموانئ التونسية التي تقع على ساحل البحر المتوسط عند الرأس الأبيض إلى الشمال الغربي من العاصمة تونس، له أهمية استراتيجية في النواحي العسكرية و الإقتصادية، احتل من قبل فرنسا في 30 نيسان 1881، (أنظر: امنة ابراهيم أبو حجر،موسوعة المدن العربية ،دار أسامة للنشر، الأردن،2002،ص73.)

[2] شايب قدادرة،المرجع السابق،ص42.

[3] جان قانياح،ثورة علي بن غذاهم1864،الباب الخامس من أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية،تر: لجنة كتاب الدولة الشؤون الثقافية،دار تونس للنشر،تونس،1965،ص24.

[4] شوقي عطا الله الجمل،المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا،تونس،الجزائر،المغرب)،ط1،مكتبة أنجلو المصرية،القاهرة،1977،ص122.

[5] تامر الحبيب،المرجع السابقً،28.

[6] لوتسكي:تاريخ الأقطار العربية الحديث، د ط، دار الفارابي، د ت،ص 206.

ومع قدوم القنصل الفرنسي روستان إلى تونس في أواخر سنة 1611 اشتد الضغط الفرنسي للحصول على المشاريع الاقتصادية، تمثلت في إنشاء سكة حديدية بين تونس والجزائر وكذلك سكة حديد أخرى بين تونس وسوسة وانشاء ميناء بتونس. [1]

لقد كانت هذه الشركات المالية الفرنسية تتلقى كل الدعم و التشجيع نتيجة للعمل الذي يقوم به "تيودور روستان" الذي استعمل شتى الوسائل التي أجبرت الحكومة الفرنسية على منح امتيازات المؤسسات الفرنسية ونتيجة لعمله كوفئ بوسام الشرف[2].حيث كان يرى أن الإستعمار الإقتصادي يكتسي أهمية كبيرة فهو منطلق للتدخل السياسي بل والعسكري متى قررت الحكومة الفرنسية أحتلال الإيالة، كل هذه الإمتيازات ساهمت في تدهور الأوضاع الإقتصادية بتونس.[3]

المبحث الثاني: أطماع إيطاليا

كانت تعتبر ايطاليا تونس بانها المنفذ الوحيد الطبيعي لنشاط الإيطاليين والبعث للإمبراطورية الرومانية القديمة، حتى ترى أن تتم الوحدة الإيطالية كانت أنظارها موجهة لتونس، حيث تقيم بها أكبر الجاليات الأجنبية وكانت اللغة الأكثر شيوعا واستخدامها والأولى هي اللغة اللإيطالية، وقد اجتمعت الأحزاب على تأييد تلك السياسة بدعوى تكاثف السكان وحاجة الى التوسيع وبسط النفوذ. [4]

حيث استطاع القنصل الإيطالي بينا من الحصول على الإمتيازات في تونس منها إمتياز إستخراج الرصاص، إضافة الى انه تمكن من شراء امتياز مد الخط الحديدي بين تونس وحلق الوادي من إنجلترا . [5]

وقد عمل العنصر الإيطالي في تونس بزيادة نفوذ دولته من خلال التقرب من الباي حيث عقد معه معاهدة 1868 تنص على إعطاء الإيطاليين الحق في إمتلاك الأراضي والعقارات واستغلال المناجم. [6]

[1] خليفة واخرون،تونس عبر تاريخ الدولة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3،مركز الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، تونس،2005،ص11.

[2] ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،دار المعرفة الجامعية، إسكندرية،مصر،2011،ص234.

[3] المرجع نفسه،ص234.

[4] صلاح العقاد،المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس،المغرب)،المكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1980،ص173.

[5] شوقي عطا الله الجمل،المرجع السابق،ص302.

[6] جلال يحي،المرجع السابق،ص237.

وهذا ما أدى إلى زيادة عدد الجالية الإيطالية وبشكل واضح ،وأصبحت هذه الجالية الإيطالية تشتمل على التجار ورجال الأعمال وعلى المستوطنين الذين يعيشون في أملاكهم وأراضيهم. [1]

إنّ إيطاليا لم تنظر بعين الرضا على الإصلاحات التّي قام بها الباي أو نحو حركته ،ففي سنة 1661 إثر الثورة" علي بن غذاهم "شاركت الأساطيل الإيطالية في المناورات وعبرت عن رفضها للسياسة الإنجليزية التّي تدعي أنّ تونس جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية. [2]

لقد كانت إيطاليا خلال السبعينات متحمسة أكثر من فرنسا للحصول على امتيازات خاصة وأن رجال الأعمال الإيطاليون كانوا يلقون الدعم من قنصلهم في تونس وحتى من طرف حكومة روما التي دعمتهم ماديا لتحصل إيطاليا بذلك على خط الحديد تونس حلق الوادي المرسى سنة 1880م. [3]

المبحث الثالث :أطماع بريطانيا

تتميز علاقة تونس ببريطانيا بطبيعة حسنة، رغم هذه الاخيرة لها تنافس حاد مع غريمتها التقليدية فرنسا وكذلك موقع تونس الاستراتيجي الذي كان يتحكم في حوض البحر المتوسط (الشرقي والغربي منه). [4]

وموانئ تونس التي تم تحويلها الى ترسنات لها في المتوسط ، وكان دور بريطانيا ان تبذل جهدها من اجل ان لا تقع تونس في يد دولة قوية وخاصة فرنسا حيث كانت تنافسها في الحركة الاستعمارية بشكل عام ، وفي اقاليم البحر الابيض المتوسط بشكل خاص بعد احتلال فرنسا للجزائر وسقوطها.

عملت بريطانيا على توطيد العلاقة بين تونس والدولة العثمانية وهذا يهدف للحصول على امتيازات من جهة وابعاد فرنسا من جهة اخرى. [5]

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص263,

[2] المرجع نفسه،ص264.

[3] علي محجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر" تخلف فاستعمار فمقاومة" ، دار محمد علي للنشر، تونس ،2009،ص44.

[4] جان قانياج، المرجع السابق،ص418.

[5] المرجع نفسه،ص418.

وفي سنة 1856 عمل وود للحصول علي الخزندار [1]على عقود التزام لكي يتمكن من خلالها من السيطرة على الايالة بشبكة واسعة من المؤسسات الانجليزية وكان هذا الطريق مباشر للحصول على امتيازات فلاحية لزراعة القطن والاخرى في السكك الحديدية والبنوك.

وفي سنة 1871 تم الحصول على امتياز مد خط حديدي بين تونس وحلق الوادي وباردو لمدة 99سنة وتم تدشين هذين الخطين في سنة 1872 ومنحت في نفس السنة امتياز مد الخطوط الحديدية بين تونس والمدن : باجة، الكاف، بنزرت، سوسة، القيروان، وفي سنة 1873 منح القنصل وود [2]من الخزندار امتياز آخر جديد وهي حق استغلال مناجم الرصاص ، جبة لفائدة الشركة التي انجزت الخط الحديدي بباجة[3].

وفي سنة 1874 تحصلت شركة انجليزية على امتياز مد خط حديدي من تونس الى الحدود الجزائرية وهذا ما جعل انجلترا سنة 1876 شبه محتكرة لسكة الحديدية في تونس كما منحت بريطانيا بعض السكان الزائدين في مالطة على الهجرة الى تونس لكي يتمتعوا ويمنحوا امتيازات وترتاح الدولة من اعبائهم ولكن يكون سببا في التدخل الشؤون الداخلية التونسية ، والاخير فشلت من طرف رجال الاعمال واصحاب رؤوس اموال البريطانيين لذلك ابطلت الامتيازات البنوك سنة 1878[4].

وفشل اهتمام بريطانيا بتونس سنة 1878 خاصة بعد نجاحها في الحصول على جزيرة قبرص وتخلت عن امتيازاتها في المنطقة لصالح شركات فرنسية وايطالية.[5].

[1] هو ملك يوناني ولد في سنة 1817 ولقد تربى في قصر احمد باي، الذي عينه فيها بعد وزير المالية وقد إشتهر بمكره وسرقته الكثيرة ،عزل عن السلطة عام 1837.(أنظر: الشيباني بن بالغيث،مرجع سابق،ص68.

[2] ولد بالقسطنطينية سنة 1806م ،عين ملحقا بالسفارة الإنجليزية باسطنبول من سنة 1825-1834 ،ثم قنصل بدمشق من سنة 1834-1841 يتكلم اللغة العربية والتركية واليونانية،وتولى منصب قنصل عام لبريطانيا في تونس من سنة 1855-1879 م .(أنظر:رشاد الإمام،التفكير الإصلاحي في تونس في القرن 19م الى صدور قانون عهد الأمان ،دار سحنون للنشر،تونس،2010،ص225.

[3] لوتسكي، المرجع السابق،ص223.

[4] جلال يحي ،المرجع السابق،ص259.

[5] علي محجوبي،المرجع السابق،ص45.

خلاصة الفصل:

ومما سبق نستخلص أن كانت تعتبر تونس كحلبة منافسة وصراع شديد من الدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) الذين كانوا يتسابقون على الإستحواذ الأكبر لعدد من الإمتيازات فيها في شتى المجالات، نتيجة ضعف وتراجع وتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مما جعل الإيالة التونسية في موقف حرج لأن كل طرف يريد الظفر بها، لكن فرنسا كانت الأكثر تطلعا للإستيلاء عليها.

الفصل الثاني :

مسار التنافس

المبحث الأول: إنكسار الدولة العثمانية أمام روسيا

المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر برلين

المبحث الثالث: إدراج القضية التونسية

المبحث الرابع: معاهدات التسوية بين الدول الأولية

تمهيد:

كان الوعد الذي حصلت عليه فرنسا في مؤتمر برلين يدل على إتجاه الدول الأوروبية في هذه المسألة، ونتيجة لوجود مصالح أخرى لهم في شرق البحر المتوسط وفي البلقان وفي القارة الأوروبية نفسها. ولم يكن في وسع فرنسا أن تفيد من هذا الوعد خاصة وانه كان شفهيا ، ومن جانب بعض الدول الأوروبية ,

فعملت فرنسا على تدعيم نفوذها في تونس ، وحاولت الحصول على هذا الوعد بشكل رسمي وكتابي، ثم عملت فرنسا على التخلص من عداء القنصل الإنجليزي لنفوذها في تونس وذلك قبل أن تأخذ موقفا معينا من المشروعات الإيطالية والأطماع الإيطالية المنافسة لها في هذه الولاية.

المبحث الأول : إنكسار الدولة العثمانية أمام روسيا

إنعكست الظروف الظروف العامة التي تعرضت لها الدولة العثمانية بعد دور العظمة والقوة،على قدراتها العسكرية والإقتصادية والإجتماعية بأثر سلبي ،فكان من الطبيعي ابتداء الإنهيار أمام الدولة الروسية الناشئة ،بعد التوقف والجمود إزاء المطامع القيصرية للإمبراطورية .[1]

فالمعروف أن قمة المجد عند العثمانيين كانت قد تجلت إبان حكم السلطان سليمان القانوني،[2] ثم بدأ الضعف يدب في قوة السلاطين أنفسهم الذين ابتعدو عن مشكلات الرعية ، كما أن قدرة الحكومة كان في انحطاط تدريجي ولم يستطع السلاطين معالجة الوضع .

وقعت الدولة العثمانية وروسيا والنمسا معاهدة كارلوفيتش 1699 بموجبها تخلى العثمانيون عن كامل بلاد المجر واقليم ترانسلفانيا للنمسا وتنازلو للروس عن اراف،كما فقدت الدولة العثمانية جزءا من أراضيها لأوروبا التي تم تقسيم بلادها وهو ما يسمى بالمسألة الشرقية حيث الخوف من إنتشار الإسلام. [3]

لطالما كانت روسيا تسعى للسيطرة على الممرات العثمانية لتأمين تجارتها وتنفيذ ادعائها في أنها الوريث الشرعي للإمبراطورية البيزنطية ،من خلال التوسع العسكري وأسلوب التفاهم الدولي. [4]

إتحدت فرنسا مع روسيا على سلخ جميع الولايات العثمانية بأوروبا ما عدا الأستانة[5] وما حولها وتقسيمها فيما بينها، مع إرضاء النمسا بجزء يسير، اتفقوا على التقسيم كالتالي :

[1] علي جوان، العثمانيون والروس، ط1،المكتب الإسلامي للنشر،بيروت،1982،ص67.

[2] السلطان المعظم العثماني عاشر السلاطين العثمانيين، واصل فتوحات أبيه سليم الأول في البلقان وغزا رودس،وانتزع بغداد وتبريز من الصفويين، نظم القوانين العثمانية، وازدهرت في عهده الفنون والأداب، توفي في 5 سبتمبر1566.(أنظر:رؤوف سلامة موسى، المرجع السابق،ص544.

[3] علي جوان،مرجع سابق،ص75.

[4] عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية(1687-1878)مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع79-80،بيروت،1985،ص01.

[5] هي الإسم القديم لإستانبول وتعني عتبة الباب والمركز والتكية الكبيرة .(أنظر: رؤوف سلامة موسى ،المرجع السابق،ص15

أن يكون لفرنسا بلاد البوسنة وألمانيا وأبيروس وبلاد اليونان ومقدونيا، وللنمسا بلاد الصرب،ولروسيا الأفلاق والبقدان والبلفار،والجدير بالذكر هنا أن فرنسا التي كانت تدعى صداقة الدولة العثمانية، وقعت الى جانب الروس وتركتها وحيدة أمام أعدائها. [1]

كما أدى الحلف الثلاثي بين فرنسا وانجلترا وروسيا والتي له بروسيا لتحرير الشعب اليوناني إلى قيام أول معركة بحرية التي تحطم فيها الأسطول العثماني المؤلف من أكثر من مائة قطعة تحطيما كليا. [2]

لقد اصدمت روسيا مرارا بمصالح الدول الأوروبية كالنمسا التي تنازعها على البلقان، وبريطانيا وفرنسا الذان تعارضان أي تقسيم للأقاليم العثمانية لأنها تهدد مصالحهم الإقتصادية والإستراتيجية[3] حيث نتج عن هذا التضارب في المصالح تأزم العلاقات العثمانية الروسية والتي انتهت بالحروب البلقانية (1877). [4]

لقد واجه الحكم التركي سنة 1875 ثورة كبيرة قامت في إقليم البوسنة والهرسك لتمتد جذورها إلى صربيا وبلغاريا لتنتشر في البلقان ، إلا أن تركيا استطاعت إيقاف هذه الثورات نظرا لكونها في أوج قوتها في تلك الفترة .

وإزاء هذا الوضع لم تقف روسيا موقف المتفرج بل رأت ضرورة التدخل وإعلان الحرب على تركيا من أجل الحصول على مكاسب إقليمية لا سيما بعد الخسارة التي تعرضوا لها جراء معاهدة باريس 1856 [5] التي تم عقدها بعد هزيمة روسيا أمام الجيوش البريطانية والفرنسية والتركية في حرب القرم . [6]

[1] علي حسون، المرجع السابق، ص97.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

[3] عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق،ص01 .

[4] المرجع نفسه، ص01.

[5] ممدوح نصار، أحمد وهاب، التاريخ الدبلوماسي (العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991)، النشر الإلكتروني، الإسكندرية، مصر ،ص91.

[6] هي حرب قامت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية في 14 أكتوبر 1853 ،واستمرت حتى 1856،وكانت أسبابها الأطماع الإقليمية الروسية على حساب الدولة العثمانية وانتهت بتوقيع معاهدة باريس وهزيمة روسيا.(أنظر:جفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، تر:علي المرزوقي، دار الاهلية للنشر، لبنان،2006، ص496.

وفي 15 جانفي 1877 تم توقيع إتفاقية بين النمسا وروسيا،تعهدت بموجبها النمسا بان تقف على الحياد في حالة قيام الحرب الروسية التركية في المقابل تعهدت روسيا بمنح النمسا إقليمي البوسنة والهرسك.[1]

لقد اعلنت روسيا الحرب على تركيا وحققت إنجازات كبيرة على الجيوش التركية في أفريل 1877. [2]

وقعت روسيا مع الدولة العثمانية معاهدة صلح سميت بسان ستيفان [3]التي نصت على:

1-توسيع نطاق الصرب.

2-إقامة دولة بلغارية تخضع للإحتلال الروسي.

3-تضم روسيا أقاليم من الجزء الأسياوي والاوروبي للإمبراطورية العثمانية. [4]

لقد كان نصر محقق لروسيا أثار إستياء إنجلترا والنمسا بسبب الخوف على مصالحهم ،وهكذا وجدت المعاهدة معارضة أوروبية حيث أرادوا إعادة النظر في مضامين المعاهدة وهددوا بشن الحرب على روسيا فلم ين على روسيا سوى القبول. [5]

[1] عبد الرؤوف سنو،المرجع السابق، ص15.

[2] أحمد صالح علي محمد،الحروب العثمانية-الروسية منذ القرن19 حتى نهاية الحرب العالمية01،مجلة كلية التربية الأساسية،نابل، 2019، ص15.

[3] معاهدة فرضتها روسيا عللى الدولة العثمانية بقرية سان ستيفانو، بالقرب من إسطنبول بتاريخ 03 مارس 1878 م،طلبت فيها الدولة العثمانية الصلح مع روسيا بشرط تصحيح حدود الدولة العلية والجبل الأسود.(أنظر: محمد بيرم الخامس،صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار،تح: علي بن الطاهر واخرون،ط2، بيت الحكمة،تونس ، 1999،ص 69.)

[4] علي حسون ،المرجع السابق، ص40.

[5] علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية، المكتب الإسلامي،ط3، بيروت، (1415هـ-1992)، ص234.

المطلب الثاني: مؤتمر برلين

لقد عقد مؤتمر الدول الكبرى في برلين العاصمة الألمانية برئاسة بسمارك المستشار الألماني لإعادة النظر في معاهدة سان ستيفانوا ولكن في الواقع لتسجيل الإتفاقات التي تمت بين روسيا والنمسا والمجر بخصوص معاهدة ستيفانو .[1]

في الفترة مابين 15 جوان -13جويلية 1878[2] شاركت فيه 7 دول أوروبية (الدولة العثمانية ، فرنسا إيطاليا، النمسا، المجر، روسيا ، ألمانيا، بريطانيا)[3]

حيث أبدت الدول الكبرى القبول بقيام الإجتماع في برلين وذلك للمركز السياسي الذي أصبحت ألمانيا تشغله في الساحة الدولية ، وكان لإختيار بسمارك[4] الصوت الأعلى والرأي الأول في المؤتمر كان راجع لتفوقه بين الرجال السياسيين المعاصرين.[5]

كما رأى بسمارك للحفاظ على تفوقه في أوروبا تقسيم أملاك الدولة العثمانية متبعا في ذلك سياسة التقويض ، حيث سمح لبريطانيا بالسيطرة على مصر،كما ستطيع فرنسا إذا تناست مسألة الألزاس واللورين أن تستفيض عن الولايتين المفقودتين باخذها سوريا او تونس ، هكذا عمل بسمارك على ترضية الدول لكبرى بتوجيه أنظارها لإفريقيا حفاظا على السلام في أوروبا والوضع الدولي المتفوق لألمانيا .[6]

بلإضافة الى محاولة تدمير للإمبراطورية العثمانية التي أرغمت على التنازل على مسافات واسعة من املاكها حيث سعت كل دولة الى اقتناء من اراضيها بوسيلة شريفة او بوسيلة تامرية .[7]

---

[1] صلاح أحمد الهريدي، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى،مكتبة بستان المعرف للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 252.

[2] ألبير أديواهن،تاريخ إفريقيا العام،إفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية (1880-1985)،المطبعة الكاثولكية،لبنان،1990،ص 44.

[3] عبد العزيز سليمان نوار،عبد المجيد نعينعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ،دار النهضة العربية ، لبنان ،2014، ص 304.

[4] سياسي بروسي تولى منصب المستشارية (1871-1890) من أهم إنجازاته تحقيق الحلف الداخلي وإقامة إمبراطورية الألمانية، أما أمن الناحية السياسية الخارجية هو تأسيس مكانة الكبرى السياسية الأوروبية بروسيا.(أنظر: عبد الوهاب الكيالي،المرجع السابق، ص543.)

[5] عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ،ج2، مكتبة الأنجل والمصرية ،القاهرة ،2004، ص 334.

[6] عمر عبد العزيز عمر ،جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 391.

[7] إبراهيم حسين ،سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط ، دار التعليم الجامعي ، ليبيا ، 2014، ص 391.

لقد تكونت مقررات المؤتمر لتي تضمنتها معاهدة برلين من اربع وستين مادة وقد بدات بالديباجة وهي صاحبة الجلالة القيصر الألماني، وصاحب الجلالة ملكة المملكة المتحدة وامبراطورية الهند وصاحب ملك إيطاليا ،وصاحب الجلالة امبراطور الروسيات كلها ،وصاحب الجلالة امبراطور الدولة العثمانية رغبة منهم في تقرير فكرة النظام الأوروبي تبعا لنصوص معاهدة باريس (20مارس1856)[1] ولجميع المسائل التي ظهرت في الشرق نتيجة لأحداث السنوات الماضية للحرب التي وضعت نهاية لمعاهدة سان ستيفانوا على اتفاق تام بان عقد المؤتمر هو خير وسيلة لتسهيل التقارب بينهم واذا عين جلالتهم ورئيس الجمهورية الفرنسية ممثليهم (الأسماء) الذين اجتمعوا وفقا لإقتراح النمسا والمجر ودعوة ألمانيا وخولوهم كل السلطات ،وفقا للعرف الدولي لقد اتفقوا بينهم على[2]:

1)-تشمل بلغاريا كل الأراضي ويكون تعيين الحدود عن طريق لجنة أوروبية تمثل فيها الدول الممثلة وتهتم هذه الجنة بمسألة ضرورة دفاع السلطان عن الحدود البلقانية. [3]

2)-يضع مجلس اعيان بلغاريا دستورا للولاية قبل انتخاب الأمير.

3)-حرية الإعتقاد الديني والمساواة بين الدول الاجنبية والباب العالي والتي يزال معمول بها في الوقت الحاضر في بلغاريا.

5)-لا يقيم الجيش العثماني في بلغاريا. [4]

يلاحظ في مواد معاهدة برلين انها تشمل المملكة البلغارية واعتراف الدول باستقلال الدولة العثمانية وكذلك الصرب ولم تحاول معاهدة برلين ايجاد حل للنزاع الذي اصبح شبه دائم بين العثمانيين واليونان بخصوص الحدود.

[1] هو عبارة عن مؤتمر السلام ،انعقد في باريس سنة 1856 كانت مهمة المؤتمر الحقيقية البحث في مستقبل الدولة العثمانية لكن لم يبلغ مبلغ التسوية النهائية ،انتهى بعقد مؤتمر باريس ، وتعد إنتصار للسياسة البريطانية والفرنسية في المحافظة على سلامة الدولة العثمانية.(أنظر:عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق،ج6،ص 471.)

[2] صلاح أحمد الهريدي، المرجع السابق، ص 252.

[3] المرجع نفسه، ص 252.

[4] نفسه، ص253.

وسجل تفوق المانيا في اوروبا وعاد لفرنسا لعب دورها في حياد لقد نجح بسمارك في توطيد دعائم السلام اوروبا السياسية كدولة عظمى ، ولقد استطاع طرد الأتراك من أوروبا وسيعمل على قتل كل حركة اصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي في الدولة العثمانية وسيعمل على تدهورها ثم سقوطها.[1]

المبحث الثالث : إدراج القضية التونسية

تم عقد مؤتمر برلين بين13 جوان الى 13 جويلية 1878بمناقشة قضايا تتعلق بالمسألة الشرقية ، وتداعية عزيمة الدولة العثمانية امام روسيا في حرب 1877 والتي تم عنها رسم خريطة البلقان.[2]

ومن خلال معاهدة سان ستيفانو 03مارس 1878 قلبت التوازن الدولي في المنطقة لصالح روسيا وهذا كله في غياب فرنسا وانجلترا وهذا راجع للشروط الاساسية لمعاهدة باريس 1856 وتتجه نحو تصفية ممتلكات الرجل المريض في البلقان ولم يرضى كلتا فرنسا وانجلترا فسارعتا لاستنهاض الدول الاوروبية واصطفافها ضد روسيا.

وكانت انجلترا اسرع الدول تحركا لاحتواء الموقف قبل ان يخرج عن السيطرة ، ومع ذلك استطاعت روسيا انتزاع تلك المعاهدة (سان ستفانو) وهذه الاخيرة تخص روسيا والدولة العثمانية فقط.[3]

ومؤتمر برلين لم يناقش القضية التونسية على الطاولة وانما كانت تناقش في الجلسات الغير رسمية ، وفي الكواليس والتي عادة مايتم فيها التراضي على خساب الدول الضعيفة ، حيث كانت المصالح متبادلة سيدة الموقف.

[1] صلاح أحمد الهريدي،المرجع السابق، ص 255.

[2] Affaire etrangéres ,Documents Diplomatiques ,Affaires Dorient ,Imprimerie Nationale,Conges de Berlin,p63

[3] Louis Vignon,Lexpasion de la Feance,Libraire,Guillaume ETC Paris,1891,p143.

وان جميع الدول وصلت إلى المؤتمر وهي تحمل اتفاقيات سرية بين انجلترا والدولة العثمانية الواقعة بتاريخ 04جوان 1878 حول قبرص والتي كادت ان تعصف بالتفاهم الفرنسي -الانجليزي. [1]

حيث لقيت انجلترا في تونس احراجا متصاعدا، بسبب الشائعات التي كانت تروج والتي مفادها أن انجلترا سلمت تونس لفرنسا وبالتالي يعتبر مؤتمر برلين الاول 1878 محطة دولية هامة في تاريخ العلاقات الدولية وهذا ماجعل اوروبا نحو تصفية ممتلكات الدولة العثمانية في البلقان وافريقيا وبالتالي كانت تونس احدى ضحاياها وكذلك امتناع بعض الفرنسيين من سياسة حكومتهم المتوجهة نحو التوسع الاستعماري قبل الاسترداد الالزاس واللوريين الا ان صك احتلال تونس الذي حصلت عليه في هذا المؤتمر كان اول انتصار سياسي لها في الخارج منذ هزيمة سيدان. [2]

وهذا المؤتمر اجتمع فيه سبع دول اوروبية كبرى وهي (الدولة العثمانية، بريطانيا ، فرنسا، روسيا ، المانيا، ايطاليا ، النمسا والمجر) واختيار بسمارك في المؤتمر وذلك راجع لتفوقه بين الرجال السياسيين المعاصرين له. [3]

وهذا ماجعل فرنسا تنجح في كسب وضعيتها في البحر المتوسط ودخلت في مساومات مع بريطانيا لاجل تسوية ذلك ، وفي آخر المؤتمر تمكنت من نجاح سياسي يقوم على اعطائها تونس كهدية ثمينة ولم يعاضها سوى ايطاليا حيث تقربها من الناحية الجغرافية. [4]

وهذا ماقام به بعض الدول الاوروبية الكبرى بإعطاء فرنسا وعد شفهيا في حصولها على تونس وهذا جعلها تدعم نفوذها في تونس وحاولت الحصول على هذا الوعد بشكل رسمي وكتابي.

وهذا ماصرح به الوزير الانجليزي : << ان النظام الحالي في تونس لايمكن ان يستمر الى مالا نهاية وفي رأينا تحديث البلاد متروك لكم انتم... وفعلوا في تونس ماتريدونه ، فإن انجلترا لم

[1] Jean Darcy,France et Angleterre,cent Année de rivalité colonaile, librairie Académique Didier perin, 1904,p201.

[2] مرفت أسعد الله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869-1904)، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، ص (128،130).

[3] عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق ، ص304.

[4] عاطف عيد ، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، دار العالمية، د. م ، 1999م ، ص64 .

تعترض طريقهم نحن نحترم قراراتكم ، ونتقبل مسبقا كل النتائج المترتبة عن سياستكم في هذا البلاد >>.[1]

المبحث الثالث: معاهدات التسوية بين الدول الاولية

من خلال مؤتمر برلين تم توفيق بين مصالح الدول الكبرى في البلقان ، والتي من خلالها تم السماح لبريطانيا بالسيطرة على مصر كما تستطيع فرنسا اذا تناست مسألة الالزاس و اللورايين ان تستغيض عنهما بأخذها سوريا او تونس.

وكذلك وضع حد للاطماع الروسية في الاشراف على القسطنطينية والمضايق وتقسيم بلغاريا الى قسمين حيث يكون قسم منها تحت حكم الدولة العثمانية وبالتالي تم القضاء على اهداف روسيا في انشاء الدول البلغارية الكبرى.[2]

أما انجلترا تم استلائها على جزيرة قبرص بمثابة نوع من توازن القوى في شرقي البحر الابيض المتوسط ، وهذا راجع بمثابة مقدمة منطقية لاحتلال مصر في الوقت المناسب وذلك طمعا لموقعها الاستراتيجي وبالتالي جزيرة قبرص كانت تواجه السواحل الشمالية المصرية ومنح اي دولة اوروبية من اقتراب منها.

أما المانيا فقد بينت امام الدول الاوروبية دول منزهة عن الاطماع كل همها استصلاح دول اوروبا وتحقيق السلام الدولي المنشود. [3]

أما الدولة العثمانية ومن خلال هزيمتها واقتطاع اقاليمها سعت لاقتراب من المانيا لمواجهة اطماع الفرنسيين في تونس وانجلترا في مصر. [4]

[1] Jean Darcy .Op. Cit . P203.

[2] جلال يحي ، تاريخ الإفريقية الحديث والمعاصر، د، ط، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999، ص323.

[3] عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي ، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر1815-1950 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 216.

[4] المرجع نفسه، ص 218,

أنا فرنسا اتخذت فكرة المساومة مع انجلترا من خلال استلاء هذه الاخيرة على جزيرة قبرص واعتبرته اخلالا لتوازن الدولي في شرقي البحر الابيض المتوسط واكدت لها انجلترا في الموقف السياسي في منطقة الشرق الادنى الا بموافقتها وتثبت فرنسا وضعيتها في المتوسط واستطاعت التسوية مع انجلترا واخذها لتونس كهدية ثمينة ومعارضة ايطاليا لفرنسا على تواجدها فيها. [1]

بالنسبة لايطاليا في البداية كانت ترفض فكرة التواجد الفرنسي في تونس وبالتالي لم تكن مناقشة واضحة لفرنسا التي لم تدخل معها في حرب وبالرغم ومن انها ضروري ان تضع يدها على تونس لتأمين مستعمراتها المغربية وكانت مشاركة انجلترا والمانيا في هذه القضية نزل قيمة معاضة ايطاليا للنفوذ الفرنسي في تونس ونشر ايطاليا بعض الصحف العربية كانت بمثابة دعاية معادية لفرنسا بين التونسيين. [2]

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق ، ص 213.

[2] المرجع نفسه، ص 213.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق مايلي لقد أعتبر مؤتمر برلين كورقة رابحة لفرنسا التي إستطاعت من خلاله الحصول على تونس حيث قدمت لها على طبق من ذهب من أجل الحفاظ على السلام والأمن في أوروبا للحد من الأوضاع المتدهورة و الصراعات بين الدول الأوروبية حول التوسعات الإستعمارية.

الفصل الثالث:

فرض الحماية الفرنسية وردود الفعل الوطنية والدولية

المبحث الأول: التدخل العسكري في تونس

المبحث الثاني: معاهدات الحماية

1- معاهدة باردو 1881

2- معاهدة المرسى 1883

المبحث الثالث: الردود الوطنية

1- المقاومات الشعبية:

- في الساحل والوسط
- في الجنوب التونسي
- في صفاقس
- في قابس

المبحث الرابع: الردود الدولية

1- موقف الدولة العثمانية

2- موقف دول المغرب العربي

3- موقف الدول الأوروبية

تمهيد:

لقد سعت فرنسا إلى إقامة إمبراطورية فرنسية في المغرب العربي ، منذ أن وضعت أقدامها في الجزائر عام 1830 فبدأت تتطلع إلى تونس التي لها موقع إستراتيجي مهم في السيطرة عللى البحر المتوسط ومن أجل ذلك دخلت فرنسا في تنافس مع الدول الأوروبية بشكل عام وإيطاليا بشكل خاص ، من أجل إحكام سيطرتها على تونس بشكل منفرد.

تمكنت من إحتلال تونس عام 1881 وعملت على تنفيذ سياستها الإستيطانية بتشجيع الإستيطان الفرنسي في تونس على أمل أن تجعل من تونس مقاطعة فرنسية تابعة لفرنسا ونتيجة دعم فرنسا للمستوطنين لخدمات جلية، دفعت المستوطنين الى العمل من أجل تكريس وجودها في تونس تمثلت بأشكال و مواقف.

المبحث الأول: التدخل العسكري في تونس

تعتبر تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الإستعمار الفرنسي [1] حيث قررت الحكومة الفرنسية برئاسة جول فيري في مارس 1881 احتلال البلاد التونسية وتم إعداد وتخطيط متكامل بالسرعة العسكرية والدبلوماسية واعتمد على أمرين :

1)- احتلال شمال البلاد وفرض الحماية على الباي

2)- السيطرة على كامل البلاد وإسناد تبرير الحملة العسكرية لتأمين الحدود الفرنسية بالجزائر من غارات القبائل شمال التونسي . [2]

لقد أوجدت فرنسا لنفسها مبررا لتطبيق مشروعها في تونس حيث استغلت فرصة القبائل المتمردة على الحدود الجزائرية وقررت ردعها ، حيث باشر جول فيري في 4أفريل 1881 بإعلام البرلمان الفرنسي بتخصيصه مبلغ من المال للقيام بحملته العسكرية وعند معرفة الباي بهذا الخبر عمل على إرسال برقيات واحتجاجات الى الدول الاوروبية لحماية رعاياها في تونس،[3] بالإضافة الى أنه طلب من السلطان العثماني إعانة تونس [4]، حيث كان رد فعل الدولة العثمانية من الحملة العسكرية عقد مجلس وزاري للتسوية الاجور ومعاقبة الجناة لكن كل مقترحاته ضربة عوض الحائط . [5]

وقد تذرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها في تونس مدعية أن هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجومات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل خمير,

[1] رأفت الشيخ ، تاريخ العرب المعاصر، ط1 ، دار النشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية ،1997، ص 141.

[2] محمد عصفور سليمان ،الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة دبالي، ع56، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العراق، 2012، ص5.

[3] الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق،ص214.

[4] علي المحجوبي، إنتصاب الحماية...،المرجع السابق، ص44.

[5] الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص214.

واخر حدث سجل في هذا المجال تمثل في إغتيال مواطن من أولاد سدرة من قبيلة خمير فوجئ في شهر فيفري 1881 صحبة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية كانت على موعد معه في قبيلة قسنطينة. وكان هذا الحدث كافيا لتدخل القوات الفرنسية في الإيالة.[1]

فقد جرت أثره عدة مناوشات بين قبيلتي ناهد وخمير[2] أدت إلى تدخل السلط الجزائرية بدعوى الحفاظ على الأمن في الحدود ثم ال الأمر إلى مواجهة بين الجيوش الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30 و31 مارس 1881 .

وقد استغل جول فيري[3] هذا الوضع فبسط المسألة أمام البرلمان وطلبت منه إعتمادات قيمتها خمسة ملايين فرنك لتنظيم حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية القاطنة عللى الحدود وردعها . وصادق أعضاء البرلمان على ذلك في 7 أفريل 1881 بدون إعتراض .

والملاحظ أن المناوشات على الحدود بين القائل التونسية والجزائرية لم تكن وليدة شهر مارس 1881 بل تعود إلى زمن بعيد حيث سجلت سلط الجزائر مالايقل عن 2380 حادثة فيما بين سنة 1870 وسنة 1881 أي بمعدل 200 حادثة في السنة .

وهكذا يتبين أن حكومة الجمهورية الفرنسية لم تعر هذه المسألة أي إهتمام إلا عندما أقرت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية.[4]

وهذا ما أكدته السلطات العسكرية الفرنسية نفسها عندما بينت أن أحداث شهري فيفري ومارس 1881 كانت تشكل فعلا بعض الخطورة ، ولكنها لم تكن كافية لتبرير الموقف الذي إتخذته الحكومة الفرنسية في تلك الفترة ، وهذه الأحداث على حد تعبير هذه السلطات نفسها لا تمثل في

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص40.

[2] هم عشائر جزائرية كانت قد هاجرت الى تونس بعد احتلال فرنسا الجزائر، وكانت متواجدة على الحدود الجزائرية التونسية ، اتهمت هذه القبائل بتقديم المساعدة للثوار الجزائريين ضد سلطةالإحتلال الفرنسي وزعزعت الأمن.(أنظر: شوقي عطا الله الجمل،مرجع سابق، ص 307.)

[3] زعيم التيار الإستعماري ورئيس الحكومة الفرنسية صاحب فكرة إحتلال تونس.(أنظر: محمد عصفور سليمان، مرجع سابق،ص 05.

[4] علي المحجوبي، أنتصاب الحماية....،المرجع السابق، ص 40.

نهاية الأمر سوى فرصة انتهزناها بسرعة للخروج من وضعية متردية لتحقيق أهداف أكثر أهمية .فلم تكن قضية خمير إذن سوى ذريعة لإحتلال تونس 1881 . [1]

لقد تسربت كتيبة فرنسية تضم 35000 رجل في 24 افريل 1881 من الجزائر الى البلاد التونسية بقيادة الجنرال لوجيرو فاحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل وسوق الأربعاء في 29 من نفس الشهر، وعين دراهم يوم 11 ماي وفي نفس الوقت قامت وحدة الشرق البحرية بالاحتلال طبرقة،[2] بعد ان صفتها بالقنابل ، واستسلام مدينة بنزرت في 01 ماي بدون مقاومة حيث حلت فرقتا موران وبريار[3] اللتان كان متمركزتين قبل ذلك في طولون وفي يوم 08 ماي زحف الجنرال بريار الى مدينة تونس .[4]

المبحث الثاني: معاهدات الحماية

1)- معاهدة باردو: 12ماي1881

لقد وصلت فرقة الجنرال بريار التي ساهمت كما ذكرنا سابقا في احتلال مدينة بنزرت في الفاتح من ماي 1881 الى ضواحي تونس في الثاني عشر من نفس الشهر . [5]

في يوم 12 ماي وصلوا الى مشارف مدينة تونس وتقابل القنصل العام الفرنسي في تونس روستان مع القائد العام للحملة الزاحفة بريار وسلمه نسختين من المعاهدة،ثم قدمها للباي وأكد القنصل العام للباي أن القائد سيعمل بها فيه لإسعاد الباي وضمان حقوقه وإمتيازات أسرته وسلامة أراضي تونس،لكن على أساس الإعتراف بالمصالح الفرنسية على بلاده . [6]

---

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 40.

[2] تقع على شاطئ البحر بها مرسى كبير تدخله سفن الكبار تعتبر مركز تجاري.(أنظر:إسماعيل العربي ، المدن المغربية، د، ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984، ص 203.)

[3] جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في أفريل 1881 فرض معاهدة الحماية عللى الباي التونسي في 12 ماي 1881.(أنظر: محمد سليمان عصفور، المرجع السابق، ص 10.

[4] علي محجوبي ، المرجع السابق ،ص 44.

[5] الطاهر عبد الله،الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة(1830-1836)، ط2، دار المعارف ، تونس، ص 25.

[6] جلال يحي ، المرجع السابق ،ص 303.

حيث أمهله مدة أربع ساعات فقط للمصادقة عليها وفي حال ما إن قام بالرفض سيعزله ويعين مكانه أخيه الطيب باي .[1]

فمن خلال إجتماع الباي بمجلس الدولة تباينت عدة اراء حول توقي ع المعاهدة لمن باختلاف الاراء داخل مجلس الدولة قرر الباي إلغاء الإجتماع، وتوقيع معاهدة الحماية[2] التي بمجرد أن وقع عليها الباي فقدت تونس سيادتها ،ووضعت العلاقات الفرنسية التونسية على أسس جديدة أرضت فرنسا التي قررت إحاطة الباي بكل مظاهر الإحترام وفي نفس الوقنت جردته من سلطته الفعلية ورقت فرنسا قنصلها العام وعينته مقسما عاما في تونس وجعلته يتمتع بكل سلطة مقيمة في البلاد.[3]

وتشمل معاهدة باردو أو قصر السعيد على مقدمة وعشر بنود وتحمل توقيع باي تونس وقائد القوات الفرنسية كما يلي: [4]

- لقد وقع تحديد وتأكيد معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع الإتفاقيات الأخرى بين الجمهورية الفرنسية وسمو الباي. [5]
- الموافقة على إحتلال القوات الفرنسية للمراكز التي تراها صالحة لتوطيد الأمن على الحدود والسواحل على أن يزول الإحتلال عندما يتفق الطرفان على عدم بقاء ضرورة . [6]
- أما هذا البند فهو يلزم الحكومة الفرنسية بتمديد المساعدة والتأييد المستمر الى سمو الباي تونس ضد أي خطر يهدد شخصه أو عائلته المالكة. [7]
- يتكفل ممثلوا فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون في البلاد الأجنبية برعاية مصالح تونس الخارجية. [8]

---

[1] شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، ص 308.

[2] هي شكل من أشكال الإستعمار وهو النظام الذي توضع الدولة بمقتضى معاهدة تحت كنف دولة أخرى بحمايتها من الإعتداء عليها ويجب أن يسنده وجود عسكري فعلي للدولة الحامية.(أنظر: يحي محمد سهان،معجم مصطلحات التاريخ،ط1 ، دار يافا ، الأردن، 2008،ص 124.)

[3] جلال يحي ، المرجع السابق، ص 304.

[4] عاطف عيد، المرجع السابق، ص 67.

[5] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص 27.

[6] محمد عبد الله عودة وابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، دط، دار الأهلية للنشر ، عمان، 1989،ص 80.

[7] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية،تر:المنجي، الدار التونسية للنشر،تونس، 1976،ص 67.

[8] شوقي عطا الله الجمل،مرجع سابق،ص308.

- يمثل فرنسا لدى تونس وزير مقيم عام يسهر على تنفيذ شروط المعاهدة. [1]
- للدولة التونسية الحق في عقد إتفاقات دولية بعد الرجوع الى فرنسا. [2]
- تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الإيقاف على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية. [3]
- فرضت فرنسا غرامة حربية على القبائل العاصية على الحدود والسواحل وجعلت مسؤولية حياتها على حكومة الباي. [4]
- تتعهد دولة سمو الباي بان تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية في جدية والمرسى وقابس والأخرى بالمملكة. [5]
- تفرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها وتسلم الوثيقة المصادق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس. [6]

2- معاهدة المرسى:

أبرمت إتفاقية في 08 جوان 1883 المبرمة بالمرسى بين الطيب علي باي خلفا لصادق باي المتوفي في أكتوبر 1882 وبين المقيم العام بول كامبون[7] تحول لفرنسا إنتهاك سيادة الباي الداخلية. [8]

[1] عاطف عيد ، مرجع سابق، ص 68.
[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص67.
[3] صلاح العقاد ، مرجع سابق، ص191.
[4] شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص309.
[5] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص191.
[6] عاطف عيد ، المرجع السابق، ص 68.
[7] هو المقيم الذي تم تنصيبه خلفا للمقيم العام السابق روستان في فيفري 1882 شهد عهد توقيع معاهدة المرسى في 1883 وظيفته إقناع الحكومة الفرنسية بوجوب ضمان الدين الإسلامي في تونس و إقناع بريطانيا عن إمتيازاتها الخاصة على أساس أن رعاياها أصبحوا تحت رعاية فرنسية.(أنظر: سمي أمين،المغرب العربي الحديث، كميل داغر، بيروت، دار الحداثة، 1980، ص 132.
[8] أحمد القصاب ،المرجع السابق ، ص 19.

أعدت في باريس وبدون أدنى مشاركة من الباي شأنها شأن الاتفاقيات السابقة .ورغم أنها كانت تختلف عن المشروع الذي أمضاه الباي في 08 جوان 1883 فقد حافظت على نفس التاريخ .[1]
وقد جاءت هذه المعاهدة بعدما أخضعت الإدارة الفرنسية كامل تدريجيا.حيث إعتمدت الإدارة الفرنسية على هذه الإتفاقية بعد وفاة محمد الصادق باي وذلك من أجل تثبيت نظام الحماية بطريقة شرعية مما يسمح لها بتسيير شؤون تونس الداخلية.

أبرمت هذه الإتفاقية لتوسيع قاعدة النفوذ الفرنسي. وكذلك لكي يقيم الإطار القانوني الذي غاب في معاهدة باردو والذي تحتاجه كي تدير الشؤون الداخلية للبلاد بكل راحة.[2]

لقد مهدت الإدارة الفرنسية لهذه الإتفاقية من خلال ترتيبات السرية أهمها :إتفاقية 06 جويلية 1882 التي فوض بمقتضاها محمد الصادق باي للمقيم العام الفرنسي حق التصرف في موارد الدولة.وايضا معاهدة 30 أكتوبر 1882 التي أكدت المعاهدة الأولى ونصت على ضرورة تسديد الديون التونسية دون اللجوء الى تدخل ممثل الخزينة التونسية .[3]

غير أن البرلمان الفرنسي سبق أن رفض مشروع إتفاقية المرسى في 20 أكتوبر 1882[4] وذلك لإعتبار أن المعاهدة تضمن للحكومة الفرنسية ممارسة شؤون تونس الإدارية والمالية التي تراها مهمة وذلك يتنافى مع ما جاء في معاهدة باردو.[5]

وعندما قبلت بريطانيا وإيطاليا التخلي عن المحاكم القنصلية بالبلاد التونسية دعى كانبون الى باريس للمساهمة في إعداد المشروع بعدما قبلت الحكومة بالتنازلات تمت صياغة مشروع المعاهدة بصفة نهائية يضمن تصفية الديون التونسية وإلغاء اللجنة المالية الدولية وبالتالي إنتصاب حماية حقيقية على تونس دون أن يكلف فرنسا كثيرا من التضحيات.

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص 89.
[2] خليفة شاطر و أخرون، المرجع السابق، ص 23.
[3] المرجع نفسه، ص 32.
[4] نفسه، ص32.
[5] يونس درمونة ، تونس بين الحماية والإحتلال، مكتب تونس الحرة ، تونس ، دس، ص27.

ثم قدمت لكي يصادق عليها البرلمان في جوان 1883 وبمقتضى هذه الإتفاقية تمكنت من بسط نفوذها على البلاد التونسية. [1]

فإذا كانت نعهدة باردو قد ظهرت وكأنها تهدف إلى تدعيم الوضع في تونس والإعتراف بالمعاهدات المبرمة بينها وبين الدول الأخرى ،مع إعطاء فرنسا حق الإحتلال العسكري والإشراف على العلاقات الخارجية فإن معاهدة المرسى قد أعطت لفرنسا حق الإشراف على الديون والميزانية التونسية ،وجعلت منها المسيطرة على مصالح الدول الأوروبية فيها. [2]

لقد إستطاعت فرنسا فرض بنود جديدة على الباي وجعلت القوانين غير فعالة إن لم يصادق عليها المقيم العام، فقد تجاوزت حدود المعاهدتين وحلت محل الدولة المحمية وبهذا حكمت البلاد حكما مباشرا. [3]

المبحث الثالث: الردود الوطنية

- **المقاومات الشعبية:**

***المقاومة بالوسط والساحل:**

امتدت المقاومة التونسية الى الوسط والساحل ، وبعد ماكانت انطلاقتها من الشمال ، حيث وصلت اعمال القبائل بالوسط الى حوض العاصمة وضمت حوالي 500 فارس من "جلاص" و2000 جندي من المشاة التابعين لعلي بن خليفة وشنو هجمات على بعض الضيعات الفرنسية التي تبعد حوالي 10 كيلومتر عن العاصمة بتاريخ 17 جويلية 1881 وبعد مرحلة التعبئة مر المقاومون الى العمل على منع الجيش الحتلال من التقدم . [4]

وفي 05أوت اتجه عدد كبير من قبيلة جلاص من مدينة القيروان دخول الشمال ، حيث غاروا بضواحي باردوا على قطيع الابل الذي يملكه الباي ، حيث انضم اليهم عدد من الجنود النظامين

[1] علي محجوبي، انتصاب الحماية..، المرجع السابق،ص 89.
[2] جلال يحي، العالم العربي...، المرجع السابق، ص 313.
[3] حبيب تامر، المرجع السابق، ص 30.
[4] علي المحجوبي ، المرجع السابق، ص 48.

الـذين فـروا مـن جـيش البـاي للـدفاع عـن بلادهـم ، وقـد نشـط هـؤلاء الجنـود في اربعـة مراكـز للمقاومـة "بالقلعة الكبرى " "وجمال" و "بنان" و"قصور الساف" يقودها تباعا الساسي سويلم والحاج

علـي بـن خليفـة[1] ، وقـد بـرز جنـود القلعـة بصـفة خاصـة في "معركـة الاربعـين" الـذي استشـهد فيهـا الساسي سويلم ، وكانت نتيجة المقاومة هناك عرقلة زحف القوات الفرنسية داخل البلاد.

اسـتمر المقـاومون في مرحلـة الهجـوم علـى القـوات الفرنسـية ، ففـي سـبتمبر 1881م قامـت قـوات "جلاص" و"الهمامة" و"الميثاليث" و"اولاد سعيد" للقيام بمناوشات بمنطقة زغوان .

وقـد تجمـع جنـود السـاحل لمنـع القـوات الفرنسـية مـن الـدخول للسـاحل ودارت معـارك عنيفـة اشـهرها معركة "وادي لايا" والتي استشد فيها علي بن عمارة ، ومحمد الهنديلي زعماء المقاومة في الجهة. [2]

وكـرد فعـل علـى هـذه الاعمـال اوقـف الجنـيرال صـاباتية SABATTIERخمسـة عشـر مـن أعيـان زغـوان كرهـائن ، وفـرض غرامـة تقـدر ب200 فقـير مـن الشـعير و100 رأس بقـر و200 خـروف علـى سـكان كدينـة زغـوان الـذين اتهمهـم بـالتواطئ مـع المقـاومين واشـترط تسـليم الغرامـة في غـراف 48 سـاعة مهـددا بقتـل الرهـائن وهـذا مـا اجـبر المقـاومون التخلـي عـن طريقـة الهجـوم المباشـر لعـدم قـدرتهم علـى مواجهـة القـوات الفرنسـية[3] ، الـتي تفـوفهم عـددا وعـدة ، وانصـرفوا إلى مراقبـة المسـالك الـتي تـؤدي إلى القـيروان لمنـع الاسـتعمار مـن التقـدم نحوهـا ، فتمركـزت قـوات "جـلاص" بقيـادة الحـاج حسـين بـن مسـعي في الطريق الرابط بين "زغوان" والقيروان واستمرت قوات "علي بن عمارة" [4]بين سوسة والقيروان .

الا ان الفرنسـيون صـنعوا خطـة خاصـة للسـيطرة علـى القـيروان نظـرا لمعـرفتهم بأهميـة هـذه المدينـة ومكانتهـا في نفوس المسلمين اضافة إلى انها مركز تجمع القبائل التي تعاهدت على الاستمرار في الثورة ضدهم.

وكانت الخطة تقتضي دخول المدينة ثلاثة جهات تمثلت في :

[1] من عرش نفات قائد المقاومة التونسية ضد الباي وأعرانه والحماية الفرنسية يعتبر القائد الفعلي لصفاقس.(أنظر: علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 48.

[2] الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 221.

[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 51.

[4] ولد بسيدي عمر بقبيلة جلاص ، قائد المقاومة بالوسط والساحل التونسي من حماة القيروان.(أنظر: محمد المرزوقي، صراع مع الحماية ، د ط ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، 1973،ص 131.)

1- فرقة تحركت من زغوان.

2- فرقة جاءت من سوسة بعد قمعها لثوار القلعة الصغرى.

3- فرقة جاءت من الغرب وتجمعت وحداتها في الجزائر بتبسة. [1]

أن المقاومة استسلمت في اكتوبر 1881م ، ما لم تحاول الصمود في وجه المستعمر ، بسبب خسارة الكثير من المواقع التي كانت تمثل خط حماية القيروان.

وبعد ان تمت السيطرة على "القيروان" تفرق رجال المقاومة وتشتتوا فواصل بعضهم الكفاح والتحقوا بعلي بن خليفة في الجنوب [2]، في حين خضع أغلبهم لقوات الاحتلال الفرنسي ، أما البعض الآخر فهاجر لطرابلس متأملين تدخل الدولة العثمانية إلا أن أمالهم ذهبت إ دراج الرياح.

وهكذا تصمد في وجه المستعمر سوى "علي بن خليفة" وبعض أ تباعه إ لى أ ن وافته المنية سنة 1884م ، حيث كان موته إ يذانا بإنهاء المقاومة ورضوخ كامل الإيالة للهيمنة الفرنسية. [3]

وعلينا أن نذكر أ نه من أسباب إ ستسلام سكان "القيروان" بتاريخ 26 أكتوبر 1881 يعود إلى محمد "المقداد المرابط"[4] ، الذي كان يدعم قوات المحتل ، فهو المسؤول الأول والوحيد عن استسلام المدينة ، بحيث عمل زرع الرعب في اوساط السكان وما زاد الطينة بلة هو شيوع خبر احتلال مدينة الكاف وقد عمل "محمد المرابط" على سجن كبار تجار القيروان حتى لاينظموا للمقاومة وإجبار السكان على استسلام.

[1] الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق ، ص 222.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق ، ص48.

[3] المرجع نفسه ، ص48.

[4] عامل في القيروان وجلاص ، سافر مع أحمد باي ، الى فرنسا 1846، عزل من منصبه من طرف أحمد باي و صودرت أملاكه ثم إعادة الصادق باي الى منصبه.(أنظر: محمد الطويلي، دراسات عن الحركة الإسلامية بتونس، د ط، سعيدان للطباعة والنشر ، تونس ، 1992، ص 76.

-المقاومة في الجنوب التونسي

- **المقاومة في صفاقس:**

كانت مدينة صفاقس احدى قلاع المقاومة الصلبة منذ بداية الاحتلال ، فبعد فشل المقاومة في كل من الساحل والوسط انضم المقاومين الى الجنوب لتنظيم صفوف المقاومة هناك.

وخلال شهر جوان 1881 ،كانت شائغات تدور حول تدخل الدول العثمانية لطرد فرنسا من البلاد ، اضافة للاضطرابات التي قام بها عامة السكان بالاشتراك مع جمع قبيلة "الميثاليث" ارسلت باخرة السلطات الفرنسية LECHACAL بصفاقس في 27 جوان 1881 بغرض حماية الاوروبيين من غضب السكان وصيانة المدينة.[1]

وهذا ما ادى بغضب في اوساط السكان يوم28جوان هاجموا قنصل فرنسا واطماع المقاومون بالعلم الفرنسي ،كما ضربوا نائب القتصل القنصل الفرنسي وهاجموا ممثل الباي "حسونة الجلولي" عامل صفاقس وقرروا عدم الاعتراف بسلطته.

وتأسست لجنة الدفاع عن المدينة بقيادة "محمد الشريف" تضم 50 عضو بمساندة الشيخ محمد كمون ، والتف حولهم عدد كبير من الاعراب بتعزيز المقاومة ، وعند وصول "علي بن خليفة" الى صفاقس في بداية شهر جويلية التف حوله عدد كبير من السكان ، والرجل الوحيد القادر على حماية السكان واملاكهم من النهب ،كما عرفت عليه مسائل لجنة الدفاع العويصة ، وبفضل الدعم الذي لقيه من قبائل "نفات و المثاليث" اصبح القائد الفعلي للمدينة واعترف السكان بنفوذه وسلطته.[2]

قرر من الحصار على المدينة بالتعاون بين الدول الاوروبية الكبرى فأرسلت هذه الدول سفنها المسلحة لقذف المدينة والميناء بالقنابل ، الا ان البواخر الاوروبية اضطرت الى البقاء بعيدا عن السواحل التي كانت غير صالحة لارسال السفن ،كما ان قذف المدينة بالقنابل لم يجدي نفعا بسبب اسوارها

[1] الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 219.

[2] المرجع نفسه، ص 220.

وابراجها المحصنة فلم تزعزع المقاومة هناك حيش اشتدت شرارة الثورة وهب السكان يدافعون بصرامة مما صعب الامور للسكان امام هجمات العدو المتكررة. [1]

واستمر الاسطول الفرنسي في قصف المدينة وتبع احتلالهم لصفاقس احتلال مدن اخرى سوسة في 11 سبتمبر وفي 06 اكتوبر احتلت قفصة ، وكان التونسيين يشد ساعدهم في الاحساس بشخصيتهم القومية والروحية مما زادهم صمودا الا ان المقاومة التي اعلنها الشعب التونسي لم تصمد طويلا امام هجومات الاسطول الفرنسي خيث كان بطش المحتل عنيفا ومتوحشا ، وقد بلغ زحف الاسطول[2] الفرنسي اوجه يوم 14 جويلية حيث ضم 17 سفينة حربية و6000 جندي فسقطت مدينة صفاقس يوم 16جويلية 1881 وبعد قصف دام لعدة ايام وهمذا اسهمت مدينة صفاقس في الكفاح المسلح ضد الاحتلال فلم يتوقف كفاح مواطنيها الا ان تكبدوا خسائر فادحة بسبب امتلاك فرنسا للاسلحة العصرية التي استطاعت من خلالها تدمير قوة مواطنين ، وعلى الرغم من الطابع القبلي للكفاح الا ان روح التضامن والتلاحم الوطني كانت قائمة.[3]

وهكذا كلنت المقاومة الصفاقسية فلم تخضع الا بعد ان دمرت تدمير بعد احتلالها برا و بحرا ثم انتقل المجاهدون من هذه المدينة يتقدمهم الحاج "صالح بن خليفة" شقيق "علي بن خليفة" نحو قابس لتنظيم المقاومة بهذه المدينة. [4]

- **المقاومة في قابس :**

بالرغم من سيطرة الاستعمار الفرنسي على الشيء الا ان الشعب التونسي لم يقبل بالمذلة والهوان بل قاوم ولم يبخل رغن بدائية السلاح الذي كان في ايدي المجاهدين ، وبالرغم من احتلال صفاقس الا ان هذا لم يضع حد للمقاومة حيث انسحب علي بن خليفة مع اتباعه واستقروا بواد "بودران[5]" وكان على اتصال دائم مع رجال جلاص ، وكانت مدينة قابس تتركب من قريتين

[1] أحمد قصاب ، المرجع السابق، ص 27.

[2] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة ، تق، سامي الجندي ، ط 1، دار القدس ، بيروت، 1960، ص 06.

[3] عبد العزيز الثعالبي، المرجع السابق، ص 06.

[4] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص 30.

[5] تبعد عن المدينة التونسية ، حوالي 30 كلم ، اشتهرت بأنها الأحسن في مراعي الأغنام وجودة الخرفان.(أنظر: الحبيب تامر ، الرجع السابق،ص 255.)

"المنزل"و"الجارة" وقد اظهر اهالي المنزل العزم على مواصلة المقاومة الى النهاية انا سكان الجارة كان حماسهم اقل. [1]

وقد كان اهالي قابس يتوقعون قدوم الاسطول الفرنسي الى مدينتهم وفي الحقيقة كان ظنهم في محله ، ولم يأتي يوم 12 جويلية 1881 ، الا وارسلت الباخرة الحربية الفرنسية بهذه المدينة ، وقد طاب قائدها توضيح الاهالي لموقفه ازاء قواته المحتلة ، وعقد اجتماع في دار خليفة "المنزل" حضر فيه مفتي وقاضي هذه البلدة وكذلك اعيان "جارة" بتقدمهم الحاج احمد بن جراد وكيل جمعية الاحباس ، ودعا هذه الاخيرة الى الخضوع لقرات الاحتلال باسم الواقعية ، فرض اقتراح وقبل بالشتم والسب ،مما زاد للجماعة بمواصلة المقاومة دخول خبر مفاده ان الجيش العثماني قد نزل بطرابلس وانه سيحل بقابس عن قريب. [2]

ووصل الاسطول الفرنسي الى قابس وارسى بميناء المدينة ، حيث استقبل سكان جارة الاسطول الفرنسي ، وفي 24 جويلية 1881 بدأ قصف المنزل بالمدافع لكن ذلك لم يمنع اكتساح المقاومين بطحاء السوق بجارة ، حيث دارت بينهم معركة جعلت الفرنسيين يعودون الى الشواطئ لحتموا سفنهم وفي يوم 26جويلية اعاد الاسطول الكرة واحتل حارة ، ومع ذلك صمد الثوار مدة 4 اشهر واصلوا فيها الهجوم على الذين تمركزوا بالمدينة من الفرنسيين حيث لم تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة الفعلية على هذه المنطقة الا في شهر نوفمبر 1881 .[3]

أما قفصة فقد اتفق اهلها من مدنيين وجنود على ضرورة المقاومة ، ودفعوا نظاما للشرطة ، حيث كان للجنود دور مهم الا انهم لم يستطيعوا التغلب على ضابط البرج الذي بقي مواليا للدولة ولم تقدم مساعدة للمقاومين بالرغم من انه اتهمهم بالاتفاق معه الفرنسيين لدخول المدينة ، وكان من اشهر الضباط المشاركين بدورهم الشاوشي اسماعيل بن محمد الملازم محمد بن احمد والصاغ عثمان بالاضافة الى المفتي والقاضي والاعيان. [4]

[1] أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 32.
[2] علي محجوبي، المرجع السابق، ص 50.
[3] الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 220.
[4] المرجع نفسه ، ص 220.

وما يجب التنويه اليه هو ان المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسي كانت تابعة بالدرجة الاولى من سكان الارياف والجبال وسكان القرى وقد استامت هؤلاء في الدفاع ولم يقفوا القتال الا بعد ان تكبدوا خسائر فادحة ورغم الطابع القبلي للكفاح المسلح الا ان روح تضامن والاتحاد الوطني كانت تحدوا بمشاعر الاهالي للدفاع عن الوطن بعد ان استسلم الباي واعوانه. [1]

أما سكان المدن كالقيروان وبنزرت وباجة وغيرها ، استسلموا للقوات دون مقاومة وفي تونس العاصمة المحاولات التي قام بها العربي رزوق المقاومة الوحيدة التي تذمر في حين ان سكان المدن شهدوا حالة خمود تام امام قوات الاحتلال ويمكن التعبير عنها انها نزعة الحضر وكانت هذه الطبقات المحظوظة لا تريد الدخول في صراع نتكافئ مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها الى الاخطار .

وقد كانت قلة التوازن بين الطاقة العسكرية والفرنسية وبين قوة القبائل سببا في فشل المقاومة التونسية ، وذلك أنها اعتمدت في زد فعلها على قواها الذاتية فقط ، فالحركة الوطنية التونسية اشتعلت نارها لمدة قصيرة في البداية 1881-1882 ثم عقب تلك الانتفاصة صنت طويل لمدة ربع قرن تقريبا الى غاية 1907 حتى تكونت المقاومة على اسس جديدة [2].

المبحث الرابع :المواقف الدولية

1- رد فعل الدولة العثمانية :

سرعان وصول الجيش الفرنسي الى الحدود التونسية مقر الباب العالي طلب "عاصم باشا" وزير الخارجية الدولة العثمانية من سفرائه في كل من باريس ولندن لمعرفة وجهات نظر البلدين بخصوص ذلك الا أن الانباء التي وصلته كانت تستبعد فكرة الاحتلال الفرنسي لتونس.[3]

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 56.

[2] محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس في العصور ماقبل التاريخ الى الإستقلال، تر: محمد شاوش ومحمد عجينة، ط 3، سراس للنشر، تونس،1993، ص 111.

[3] محمد عصفور سليمان، المرجع السابق، ص 06.

وكان قد اعلم حكام تونس انهم حاضرون لمعاقبة المعتدين من القبائل ، وفي 10افريل 1881 ، اجتمع مجلس الوزراء العثماني واتخذ قرار على ان الحكومة ابدأت ارتياحها للاجراءات التي اتخذها باي تونس لمعاقبة المعتدين كما امد الباب العالي سلطته على الولاية والمحافظة على الامتيازات التي تتمتع بها في تونس.[1]

وقد أبلغ وزير الخارجية فرنسا الباب العالي في 11 افريل بعد ان وصلته قرارات المجلس الوزاري العثماني ان الحكومة ارسلت قواتها الى الحدود التونسية ويطلب من الباي التعاون من جهته على معاقبة المعتدين وان حكومة فرنسا ليس لها نية في الاحتلال ومحاولا بذلك اقناع الباب العالي ان الغرض هو تأمين الحدود كما ان الوزير الفرنسي اعترف بالجانب الروحي للعلاقات بين السلطان وتونس ولكنه رفض تبادل وجهات النظر مع الدول العثمانية بخصوص المسألة التونسية. [2]

أما حكومات المانيا والنمسا وروسيا القيصرية لم تكن تهتم بأمور تونس في حين لم يكن رد السفير الالماني في اسطنبول مرضيا على الحكومة العثمانية وبالخصوص سفير النمسا ولم يتنازل حتى لمقابلة ممثل الحكومة العثمانية.

كما ارسل باي تونس في 27 افريل نداء الى الدول التي وقعت على مؤتمر برلين 1878 ، قدم فيه احتجاجا باسمه وبإسم السلطان ضد القوات الفرنسية وختم ندائه متوسلا لانقاذ تونس وبعد ان نزل الفرنسيون في بنزرت ظل الباي يناشد الحكومة البريطانية رغم موقفها الصريح في تأييد فرنسا الا ان ندائه لم يلقى صدى لدى الدول الاوروبية. [3]

[1] محمد عصفور سليمان، المرجع السابق ، ص 07.

[2] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي والمعاصر لبلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي للنشر، بيروت، 1996،ص 124.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص185.

وعلى ضوء ذلك اتفق رئيس وزراء بريطانيا التفاهم مع ممثلي الدول الاوروبية على الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف الا ان فرنسا كانت قد اتخذت الاجراءات اللازمة لفرض الحماية على تونس . [1]

وبالتالي صوت الصوت الدولة العثمانية لم يجدي نفعا وذلك ان فرنسا لم تعلن عن عملها في تونس الا بعد ان لمست افكار اغلب الدول الكبرى فوجدتهم غير معارضين لها.

والدولة العثمانية لم يكن في استطاعتها عمل شيء حاسم للوقوف امام الغزو الفرنسي وهي التي وقفت عاجزة امام غزو الجزائر سنة 1830 وان الدولة العثمانية لم تعترف بالوضع الذي فرضته فرنسا على تونس الى غاية 1924 اثر معاهدة لوزان حيث تنازلت عن جميع حقوقها للشعب التونسي وحده. [2]

2- رد فعل دول المغرب العربي :

1-موقف الجزائر :

وقف الشعب الجزائري مؤيدا ومتضامنا تجاه اقطار العربية خاصة القضية التونسية ، فكان الجزائريين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية ضد الاحتلال الفرنسي لتونس رغم ان هذا الاحتلال كانت انطلاقية من الجزائر. [3]

حيث كان الفرنسيون على دراية بموقف الجزائر المؤيد للقضية التونسية خاصة بعد تجربة صمودهم في المقاومة داخل الجزائر لمدة نصف قرن كامل من الزمن.

اعتقد الفرنسيون ان السياسة الزجرية القاسية التي مارستها على الجزائريين ستحول دون مشاركتهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي لتونس ، لكن اعتقادهم لم يكن في محله حيث اعلن الجزائريون غضبهم

[1] محمد عصفور سليمان، المرجع السابق، ص 10.
[2] يونس درمونة، المرجع السابق، ص 18.
[3] المرجع نفسه، ص 18.

وحملو السلاح مع اخوانهم التونسيين في مختلف الجهات القتال والمقاومة على طول منطقة الحدود وفي أعماق البلاد التونسية وداخل الجزائر نفسها في اطار اشغال جزء من القوات الفرنسية بها وعرقلة الغازية منها داخل تونس لتمكين التونسيين من الكر والفر. [1]

وخلال شهر افريل 1881 نظم الجزائريين العديد من القوافل التي كانت تحمل الاسلحة والذخائر لدعم اخوانهم التونسيين ،كما قام اللاجئون الجزائريون بالوقوف الى جانب المقاومون التونسيون في مقاومتهم للمحتل الفرنسي في جزيرة طبرقة ، جبال الخمير ، شتاتة ، والفراشيش. [2]

ظهور دعاة جزائريون وتونسيون في واحات وادي سوف وتقرت يحثون الناس على حمل السلاح لتقديم يد العون للمجاهدين التونسيين ، مما جعل السلطات الفرنسية تضطر الى فرض المراقبة مشددة على مناطق الحدود وزرعت عملائها في الواحات الجنوبية لتصدي لهؤلاء الدعاة. ورغم قلة الامكانيات والسياسة الجزرية التي مارستها السلطة الاستعمارية ونظرا لوضعية الجزائر التي لم تكن تختلف كثيرا عن وضع تونس وتزامن احتلالها مع قيام مقاومة الشيخ بوعمامة 1881 .[3]

2- موقف طرابلس الغرب :

كان موقف الحكومة الطرابلسية خلال احتلال فرنسا لتونس هي الثانية لم يختلف عن موقف الجزائر، حيث حدثت مظاهرات في طرابلس ترفض هي الاخرى فرض الحماية على تونس وكانت علاقة وطيدة وربط صلات مستمرة مع حكومة طرابلس ، وكان نجاح المقاومة التونسية مرهون بتدخل الحكومة الطرابلسية. [4]

وعملت طرابلس على فتح المنافذ البرية في وجه المقاومين بعد تشتت المقاومة في تونس حيش شكلت هجرة الثوار الى طرابلس قلقا كبيرا لدى الحكومة الفرنسية حيث عملت على اضعاف حركة

[1] يحي بوعزيز، دور تونس في دعم حركات التحرر في الجزائر وموقف الجزائريين من إحتلالها عام 1830، مجلة الثقافة، ع12-7جويلية-أوت1982،ص50.

[2] المرجع نفسه، ص 52.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 52.

[4] رأفت الشيخ ، تاريخ العرب المعاصر، د ط، دار الدراسات والبحوث الإنسانية ، 1996، ص 141.

المقامة في البلاد التونسية واجبار الثوار على العودة الى تونس بالقوة واللين ، وعملت على توزيع منشورات على المهاجرين وتحريضهم بواسطة الباي على الرجوع الى اوطانهم وقد استطاع فيروféraud قنصل فرنسا بطرابلس بايعاز من "كانبون" اخضاع اخ علي بن خليفة محمد بن صالح بن خليفة الذي قبل التخلي عن المقاومة مقابل بعض الامتيازات والتحق بفيرو.[1]

3 –موقف الدول الاوروبية:

كان موقف الدول الاوروبية في كل مرة كان واضح لأنها كانت تهدف دائما إلى إعاقة المشاريع الإصلاحية في تونس إعاقة التنامي النزعة الاستقلالية في مختلف المجالات (اقتصادية ، قضاء ، تجارة...).

تمكنت هذه الدول الاوروبية من تكوين عناصر خائنة في البلاد التونسية تحت أمرتها ، أمثال "محمود بن عيادة" ، و"مصطفى الخزندار" ،و"مصطفى بن إسماعيل " .

لما اقتنعت الدول الأوروبية أن البلاد التونسية لاتملك القوة اللازمة لمجابهتها ، اتبعت خطط تمكن من فشل سياسة خير الذين وسد الأبواب أمامه بالإضافة إلى دفع الباي إلى التعاون والتواطئ مع الدول الأوروبية من خلال مختلف الاوساط.[2]

وكذلك سيطرة الدول الأوروبية ونجاحها في تفخيخ العمل الإصلاحي ، عن طريق السيطرة على مختف الأنظمة حيث ألحقت الضرر بالإقتصاد عن طريق التسرب المالي الأوروبي ، والمعاهدات اللامكافئة وانخفاض المعالم الجمركية وسياسة المديونية من الدول الأوروبية من جهة ومن جهة الأخرى المساس بالسيادة الوطنية وتجميد الإصلاحات وذلك ومن خلال تأسيس المدارس والمعاهد الحديثة التي تتضمن تكوين أوروبي يعتمد على التدريس باللغات الأجنبية وارسال البعثات ، وكل هذا يدل على مدى التأثير الأوروبي في المشروع التعليمي ، الحامل لكل نهضة شاملة ومستدامة.

[1] رأفت الشيخ ،المرجع السابق ،ص 142.

[2] نور الدين صحراوي ، المرجع السابق، ص 110.

التدخل العكسي الذي يهدف بطبيعة الحال إلى عرقلة المشروع الإصلاحي من طرف بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا التي كانت تضغط على الباي من أجل إيقاف العمل ببعض الإصلاحات التي تهدد مصالحها. [1]

وأن المجال الاقتصادي يعد ملعبا رئيسيا للنفوذ الأوروبي وذلك لأن رأس المال المهيمن في تونس بداية من حكم محمد الباي ،كان رأس مال صناعي وبنكي وتعرز ذلك من اشتداد التنافس بين المصرفين والصناعيين الأوروبيين للظفر من الحكومة التونسية بالصفقات المربحة في انشاءات البنى التحتية للبلاد ،كالسكك الحديدية وخطوط التلغراف ،والطرقات البرية. [2]

كما كان للقروض الأوروبية اليد الطولى في توجيه المشاريع الإصلاحية وافلاس البلاد ، لأن في الغالب كانت تلك الأموال توجه لصالح بعض السياسيين الفاسدين الذين امتطو صهوة الإصلاح كغطاء زائف لزيادة ثرائهم. [3]

خلاصة الفصل:

[1] إبن أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، ج3-ج7، دار العربية للكتاب ، تونس، 1999، ص 325.
[2] الهادي التميمي، تونس والتحديث(1831-1877)، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010،ص 127.
[3] الهادي التميمي ، المرجع نفسه، ص 127.

في الاخير نتوصل الى أن لقد استطاعت فرنسا النيل من تونس عن طريق ذريعة القبائل ودخولها إليها من خلال الجزائر 1881 وتوقيع معاهدة باردو التي تهدف إلى إعطاء حق الإحتلال العسكري و الإشراف على العلاقات خارجيا ومعاهدة المرسى 1883 التي أعطت فرنسا الحق على الإشراف على ميزانية البلاد حيث كان لهذا الإحتلال مواقف عديدة بدأت من الداخل نحو الخارج حيث تمثل داخليا في قيام ثورات عديدة في جل البلاد ورفض الإحتلال أما خارجيا فقد إختلفت الدول سواء مغاربيا و أوروبيا في ارائها.

خاتمة

خاتمة:

ومن خلال دراستنا لموضوع التنافس الأوروبي على تونس خلال النصف القرن 91م نستنتج مايلي :

– نظرا لأهمية موقع تونس الاستراتيجي مثلها مثل دول الشمال افريقية من ناحية التضاريس والإنتاج الفلاحي وعاشت نفس الهيمنة الاستعمارية من القديم إلى الفترة الحديثة والمعاصرة.

– كون موقع تونس وسط البحر المتوسط ، وقربها من سواحل ايطاليا وصقلية أهمية استراتيجة كبيرة ، وهذا ماجعلها محطة اطماع الدول الأوروبية الذي كان سببا والشغل الشاغل في تفكير هذه الدول في السيطرة عليها واستغلالها واستعمارها وزيادة نفوذها فيها ، نظرا لثرواتها ولامكانياتها الاقتصادية والصلاحية أراضها الزراعية.

– و أن نجاح أي دولة في السيطرة على البحر المتوسط مربوط بامتلاكها قواعد بحرية هامة ودائمة في المضايق والممرات الدولية وتكون بمثابة مراكز انطلاق لأساطيلها وفي نفس الوقت قوة مهيمنة تضمن تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، حيث أن تونس كانت هدف القوى الاجنبية ومن الشرق والغرب وذلك بسبب موقعها المتميز جغرافيا وسياسيا.

لذلك سارعت بريطانيا في السيطرة على جبل طارق ومنيوركا بمقتضى معاهدة اوترخت1713ثم جزيرة مالطا 1800 كما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 لذلك الغرض.

–ومن خلال هذا الإمتياز ماجعلها تعتز لانفصالها السياسي عن الدولة العثمانية ، وتكوين دولة مستقلة تحظى بالاعتراف لدى الدول الأخرى وتكوين بعيدة عن الاطماع الاستعمارية.

–لقد فتحت الازمة المالية المجال للدول الأوروبية لفرض رقابتها على الموارد المالية للبلاد ، وبالتالي دخلت الحكومة في افلاس.

–بقيت الدول الثلاثة (فرنسا ، إنجلترا ، إيطاليا) في تنافس داخل تونس من خلال امتيازاتها وخارجها وذلك من خلال المؤتمرات والتحالفات والتسويات السرية منها مؤتمر برلين 1878 .

–وبالتالي لعبت المانيا دور في تصفية هذا القطر ، وهذا ماجعل هذه الدول تتصرف في مصير البلاد كتصرف ولي ،المفوض شرعا وقانونا ، في ظل غياب أصحاب الحقوق الشرعيين.

-وكذلك الاهتمام الأوروبي بتونس الطابع التجاري ، وذلك من خلال البحث عن الأسواق جديدة ومجال حيوي للتجارة وهذا ضمن نظام الامتيازات الاقتصادية الذي كان بمثابة الوسيلة الوحيدة في تواجدهم في تونس وحماية رعاياهم.

-واعتبار فرنسا هي الدولة التي برزت كأكثر دولة احتكرت هذه المشاريع وفتح المجال لسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لتونس.

-وهذا ما صرح به مستشار "بسمارك" بعد مؤتمر برلين 1878 قوله : « أن الكمنثري التونسي قد نضجت وحان وقت قطافها ، و أن عناد الباي وعدم المجاملة هو العامل الأساسي في تضج المسألة ، وستفسد هذه الفاكهة او تسرق إن تركتموها على الشجرة لمدة طويلة» .

الملاحق

الملحق رقم01: موكب توقيع معاهدة قصر سعيد 12 ماي 1881.[1]

الملحق رقم : (8)

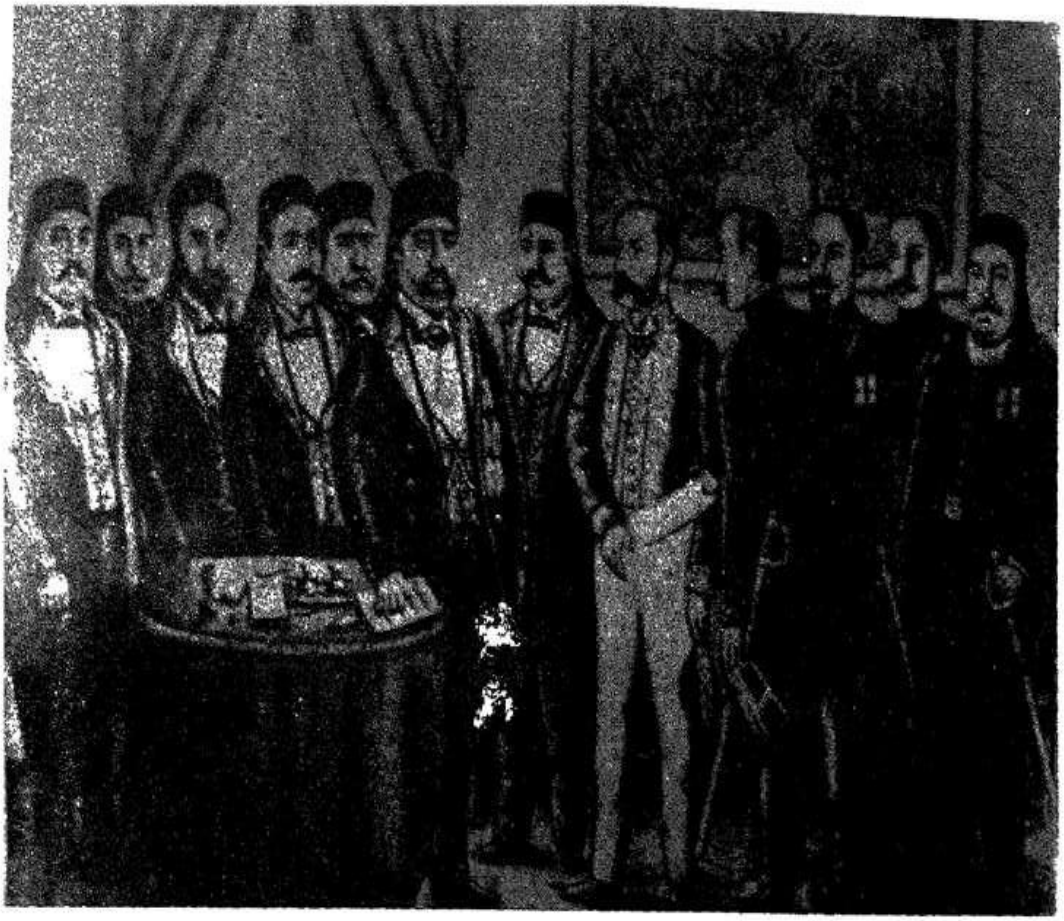

موكب توقيع معاهدة الحماية ـ قصر السعيد 12 ماي 1881 .
(وزارة الاعلام)

أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر ، مرجع سابق ، ص16.

[1] أحمد قصاب ، المرجع السابق، ص 16.

الملحق رقم02: وثيقة مضاعفة المجبى فرضها الباي محمد الصادق على الشعب التونسي في 10سبتمبر 1857.[2]

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) ينزو ضرعها بالدم، وولدها بمضيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.*»

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر ماهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو«الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسّيم بيشي. ولما تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سيدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالكرة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب الناس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

[2] خليفة شاطر واخرون، المرجع السابق، ص 13.

الملحق رقم03: صورة خير الدين باشا.

خير الدين التونسي

أحمد أمين ،موسوعة زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق ،ص15.

الملحق رقم04: نص قانون عهد الأمان 1857. [3]

فصول قانون عهد الأمان 1857م

الفصل ١ ـ تأكيد الأمان لساير رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعة إلينا ولنا النظر في الإمضاء والتخفف ما أمكن أو الإذن باعادة النظر (١) .

الفصل ٢ ـ تساوى الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط من الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضحا .

الفصل ٣ ـ التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف أن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوى يؤخذ به المحق من المبطل والضعيف من القوى .

الفصل ٤ ـ إن الذى من رعيتنا لا يجيز على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا نمتهن مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإذاية والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ ـ لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته نعم المجموع ولا بد للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا نأخذ العسكر إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكرى في الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره في قانون العسكر (١) .

[3] عبد العزيز الشناوي، جلال يحي، المرجع السابق، ص(21،22).

الملحق رقم05 : صورة ريتشارد وود. [4]

"ريشارد وود" قنصل انجلترا بتونس
من 1855 إلى 1879

[4] جان قانياج ، أصول الحماية الفرنسية على تونس (1881-1861)، المرجع السابق،ص 33.

الملحق رقم 06 : صورة الوزير الأول مصطفى خزندار.[5]

مصطفى خزندار الوزير الأول لباي تونس (1859-1882)

[5] التميمي، بحث ووثائق في تاريخ المغرب – تونس الجزائر ليبيا ، المرجع السابق، ص 33.

الملحق رقم 07 : نص معاهدة باردو1881.[6]

(٨) معاهده باردو

١٨٨١

إن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان غرضهما أن يعنا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فان فخامة رئيس الجمهورية الافرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية :ـ

البند الأول : ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتمديدها

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الافرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الإفرنسيه العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان : الافرنسية والتونسية وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن .

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الافرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسيه ومختلف الدول الأوربية .

[6] عبد العزيز الشناوي ، جلال يحي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، د م، 1969، ص 64.

[7]

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو البـاى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الافرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثـلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرانسة فى البلاد الأجنبيـة بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفى مقـابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون اعلام الدولة الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحـدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقـد فيما بعد وتكون حكومة الباى هى المسئولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحـة والذخائر فان دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنـع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيـة لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب فى بارود فى ١٢ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باى الجنرال بريار

[7] عبد العزيز الشناوي ، جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 65.

الملحق رقم08: نص معاهدة المرسى 1883.[8]

اتفاقية المرسى

8 جوان 1883

الحمد لله،
اتّفاق بين فرانسا والقطر التونسي
لتحديد العلايق الكائنة بين
هذين القطرين.

لمّا كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الدّاخليّة في القطر التونسي وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرّغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتّفق الفريقان على عقد اتفاق بخصوص هذا الشأن. واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بول كمبون وزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف أوفيسيه ونيشان المهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر.. الخ. .. الخ. فقدّم الوزير المومأ إليه المحرارات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة وإذ وجدت في تمام الاحكام والانتظام أبرم مع حضرة الباي المعظم الشروط المبيّنة في الفصول الآتية :

الفصل الأول :

لما كان مراد حضره الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفّل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل الثاني :

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدّين الموحّد البالغ 125 مليون فرانك والدّين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره

[8] علي محجوبي ، إنتصاب الحماية...، المرجع السابق، ص 155.

[9]

17.550.000 فرانك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهّد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الايالة التونسية دون اذن الحكومة الفرنساوية.

الفصل الثالث :

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة : أوّلا المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا. ثانيا راتبه السنوي الملوكي وقدره مليونان من الرّيالات التونسية، أي 1.200.000 فرانك وما زاد على ذلك يعيّن لمصاريف إدارة الايالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع.

هذا الاتفاق مكمّل ومثبّت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تتغيّر به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس :

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة.

وإيذانا بصحة ما تقدّم حرّر هذا الرّسم وختمه الموقعان بختميهما.

بول كانبون
محمد الصادق باي

[9] علي المحجوبي، إنتصاب الحماية...، المرجع السابق، ص 156.

الملحق رقم09 : نسخة من رسالة لعلي ابن غداهم الى محمد الصادق.[10]

نسخة من رسالة لعلي ابن غداهم إلى محمد صادق

نصه بعد (فاتحته) : (I)

المعروض به اشراف مسامعكم الزكية الخير والعافية ، انه لما زادت عنا المظالم من جانب السادة ، فميزنا ذلك ، فليس وجدنا (كذا) لها طاقة مع ما كان ممنوعا عنا ، من الاغاثة من نظر السيادة فيما نلجوا (كذا) اليك لرفع المظالم عنا ، ونهى البغاة والعمال التى طالت أيديهم عنا من وجه ما ذكر ، وما اصابنا من خرق العادات السلطانية الماضية وتبطيل عاداتهم العربية ، وخفضهم للغير ، فلا غرو تفرت النفوس وطلبت عدمها من دار الدنيا أهون من ذلك ، فحضرت جميع العروش واتفقوا معنا على كلمة واحدة من غير خلاف بينهم بأننا نكون رئيسا (كذا) عنهم لاجل مصلحة الجميع ونهى الظالم عن المظلوم،ونقف عند باب الحق بقدر الطاقة.اى ان تشفق عنهم ونحلم على جميع رعاياك وترحمهم ، وانت محل ذلك ويرجع كل منهم تحت نظر اسياده كالعادة . ثم الآن لما أن بلغنا بانك حلمت عنا وشفقت عنا لانك والد حقين فحفظنا لما أمرت به ، وصرت تنهى فى الاعراش ، وتسكن فى روعهم بالسياسة ، فقبل جلهم بنا وتحمل فى آخرهم . والان هنا نازلين قرب قرية تبرسق بجبل أعراش افريقية ، ومعنا الاجلاء الذاكرين الزاهدين السيد مصطفى بن عزوز ، والسيد أحمد بن عبد الملك بن عبد الوارث ، ومقايدهم (كذا) ونازلين (كذا) معنا . ويطلب (كذا) الصلح وبجاه الله يتم أمرنا على قريب بالخير ، مع تمام للشروط ، شرطتها (كذا) الاعراش . كما تأتيك عن قريب بعد اجتماع المشايخ.....(كذا)واعيان العروش على يد المكرم الاجل الامجد الارشد السيد اسماعيل.....(I)، صاحب وأيضا يا نعم السيادة أنا محسوب شريف وصاحب طريقة نريد الفضل من الله ثم منك . انك تتفضل عنا بهنشير الروحية لنستعان به على زاوية أبو (كذا) القطب الاعظم السيد أحمد التيجانى رضى الله عنه . وكذلك ان عرش اخواننا ماجر خاطبتهم على ما يتولى عنهم فطلبوا أخينا (كذا) سيدى عبد النبى لتطمين (كذا) به نفوسهم ويصلح به حالهم ان استوى للسيادة وتفضلت عنا بذلك مظهر لنا أوامر مع العاملين والسلام الى آخره .

مؤرخ فى I7 صفر I28I (3) .

عبد الجليل التميمي ، بحوث و وثائق في التاريخ المغربي (تونس – الجزائر- ليبيا) من 1816الى 1871 ، مرجع سابق، ص81، 82.

[10] التميمي ، المرجع السابق، ص (81،82).

الملحق رقم10: صورة باي محمد الصادق. [11]

محمّد الصادقالباي 12 لتونس (1859-1882)

[11] عبد العزيز الشناوي، جلال يحي ، المرجع السابق، ص 68.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

. الكتب باللغة العربية

أولا :المصادر:

.**1**ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، م2 ، ج3 .ج4 ، الدار العربية للكتاب، تونس،1999 .

.**2**محمد بن الخوجة ، **صفحات من تاريخ تونس**، تق،تح، حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي.

.**3**محمد بيرم التونسي، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار** ، ط1 ، ج5 ، دار صادر، بيروت،1835 .

ثانيا :المراجع:

1–المراجع باللغة العربية:

2–أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر(1881–1956)**

3–أمين شاكرو آخرون، **شمال إفريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل**، دار المعارف، مصر.

4–جاك توبي، **الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية (1914** .، تر :فارس غصوب، الفا ا ربي،(**1849–** 1990

5–الحبيب ثامر، **هذه تونس**، مكتبة المغرب العربي، مطبعة الرسالة.

6–حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3 ، دار الكتب العربية الشرقية، تونس.

7–حسن محمد جوهر، **تونس**، شعوب العا لم دار المعارف، مصر،.1981

8–خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، .ج3 ، تونس،2005 .

9–راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية وإلى ثورة 2011** ، دار الأفلام للنشر .والتوزيع والترجمة، القاهرة،2011 .

10–رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر** ،دط، دار الد ا رسات والبحوث الانسانية

.والاجتماعية، 1996 .

11–سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي** ، موسوعة عصر النهضة، الشركة العالمية للكتاب، لبنان،1993 .

12–شوقي عطاالله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث)** ليبيا تونس .الج ا زئر المغرب (ط1 ، المكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،1977

13–الشيباني بن بلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي1856**) (**1882**تق :عبد الجليل التميمي، د ط ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، صفاقس.

14–صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، الج ا زئر، تونس، 1993.، المغرب الأقصى، مكتبة الانجلو المصرية، ط6

15–الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية، رؤية شعبية قومية جديدة1830]** .ط2 ، دار المعارف للنشر والتوزيع، تونس،1990

16–عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تق، سامي الجندي، ط1 ، دار القدس،بيروت.

17–علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع :عمر بن ضو، حليمة .قرقودي، علي المحجوبي، س ا رس للنشر، تونس،1986

18–محمد الطويلي،**دراسات عن الحركة الاصلاحية بتونس**، دط ،سعيدان للطباعة .والنشر، تونس ، 1992.

19–حمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال،** .تر :محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3 ، سراس للنشر، تونس،1993 .

20–محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغ رب .العربي**، د ط، منشو ا رت اتحاد المكتب العربي، دمشق،2004 .

21–محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في .المغرب العربي المعاصر**،ط1 ،الدار العربية للموسوعات، بيروت2014 .

22–محمود شاكر التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر لبلاد المغرب ،ج 14 ط 2 المكتب .الاسلامي بيروت1996 .

23–نقولا زيادة، **تونس في عهد الأمان، الأعمال الكاملة**، ج8 ، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،2002 .

24-يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات** ، دط ،دار الكتاب العربي ،مصر ،1953

25–يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، مطبعة الرسالة، تونس،2000 .

ب–الموسوعات:

7-سلامة موسى رؤوف، موسوعة أحداث أوعلام مصر اولعالم، ج2 .، دار ومطابع المستقبل، بيروت، 2012م.

2-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج7 .،ج 2 .ج8 .،المؤسسة العربية لد ا رسات اولنشر، بيروت، د.س.

ج–المقالات:

1- سن وعبد الؤوف، العلاقات الروسية العثمانية 7851 (م 7515 –م)مسألة البحر الأسود والأزمة 51، بيروت، 7158 م - .البلقانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع11 .

.2-يوسف حسين يوسف عمر، بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص1878م، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ع7 .، جامعة الأقصى، فلسطين، 2013.

3- أحمد صالح علي محمد، الحروب العثمانية– الروسية منذ بداية القرن 71 م حتى نهاية الحرب العلمية الأولى 1806-1918، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية /جامعة بابل، ع .42، العرا ق، شباط ، 2019 م.

4-محمد عصف ور سليمان، " الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها" ، مجلة ديالي، ع .56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق ، 2012 م.

د–المذكرات والرسائل الجامعية:

1- صحراوي نور الدين، النفوذ الأوروبي(الفرنسي– الانجليزي-الايطالي)، بن يوسف التلمساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2 ،2012-2013.

.

.2 -قدادرة شايب، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934- 1954 ، دراسة مقارنة ، عبد الرحيم سكفالي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتو ا ره الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة،2006-2007.

-المعاجم:

1-الحلاق حسن، الصباغ عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية المملوكية العثمانية الأصول العربية الفارسية التركية، دار العالم للعالمين، بيروت، 1999 م.

2-صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر :عبد الر ا زق محمد حسن بركات، مكتب الملك فهد، السعودية، 2000 م.

ثانيا :باللغة الأجنبية:

1. Ancien Diplomate ،Le Régime des Capitulations (son histoire، son Application ،ses Modifications) ،libraire E.PLON Nourvit et Imprimeurs Editeurs ،Paris ،1898.

2. Jean Darcy، France et Angleterre ;cent Années de rivalité colonial، libraire académique
Didr Perrin ،1904.

3. Jean Ganiage ،Les origines du Protectorat francais en Tunisie :1861-1881،Paris،
P.U.F،1959.

4. Maurice wahle، La France Aux colonies، libraires-imprimeries réunies ،Parais ،1896.

فهرس المحتويات

مدخل: الأوضاع الأوروبية في تونس وأوروبا الغربية خلال النصف الثاني من القرن19
المبحث الأول: الأوضاع في أوروبا الغربية
1-البحث عن الأسواق
2-البحث عن مجالات الإستثمار رؤوس الأموال
3- التوسع التجاري والمالي للقوى الأوروبية في تونس
المبحث الثاني: في تونس
1- النظام السياسي
2- الوضع المالي
3- الجانب الإجتماعي والإقتصادي
الفصل الأول: الأطماع الأوروبية في تونس
المبحث الأول: أطماع فرنسا
المبحث الثاني: أطماع إيطاليا
المبحث الثال: أطماع بريطانيا
الفصل الثاني: مسار التنافس
المبحث الأول: إنكسار الدولة العثمانية أمام روسيا 1877
المبحث الثاني: إنعقاد مؤتمر برلين 1878
المبحث الثالث: إدراج القضية التونسية
المبحث الرابع: معاهدات التسوية بين الدول الأولية
الفصل الثالث: فرض الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الوطنية والدولية
المبحث الأول : التدخل العسكري في تونس
المبحث الثاني: معاهدات الحماية
1-معاهدة باردو
2-معاهدة المرسى
المبحث الثالث: ردود الفعل الوطنية
1-المقاومة في الشمال التونسي
2-المقاومة في الجنوب التونسي
المبحث الرابع : المواقف الدولية
1-الدولة العثمانية

2-الدول الأوروبية
3-دول المغرب العربي
خاتمة
الملاحق
قائمة المصادر والمراجع
الملخص

الملخص:

لقد عالجت هذه الدراسة موضوع مهم هو التنافس الاستعماري الاوروبي على تونس خلال النصف الثاني من القرن 19م ، حيث تمثلت في كافة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ابان هذه الفترة(1881- 1800) قبل الحماية الفرنسية فقد تميزت الاوضاع في اوروبا الغربية بظهور الثورة الصناعية التي ادت الى الحاجة اكثر الى الاسواق والبحث عن المجال للاستثمار فائض رؤوس الاموال بينما في تونس ساءت فيها الاوضاع السياسية الإقتصادية حيث جعلها في مرحلة حرجة اين اصبحت فريسة سهلة لمختلف الدول الاوروبية (فرنسا، ايطاليا، بريطانيا) واصبحت تطمح لكسب امتيازات اقتصادية في تونس من اجل السيطرة عليها .

لقد عقد مؤتمر برلين في 1878 من اجل التسوية المسالة الشرقية بين الدول الاوروبية المتصارعة على ممتلكات الرجل المريض حيث كان كالضوء الاخضر لفرنسا لانها اعتبرته حجة من اجل التدخل في تونس بعدما اعطاها بسمارك الحق في اخذها فس حين ان بريطانيا تاخذ مصر فوجدت فرصة ظهور النزاعات بين قبائل خمير على الحدود التونسية الجزائرية من اجل التدخل العسكري في تونس من خلال الجزائر فدخلتها سنة1881 لتعقد مع الباي محمد الصادق معاهدة باردو سنة 12ماي 1881 والتي بموجبها اعطى الباي الحق لفرنسا بالتدخل في كافة الشؤون الداخلية والخارجية لتونس .

لقد تباينت الردود والمواقف حول هذه القضية خاصة بين الدول الخارجية (الاوروبية، العربية) فقد كانت الدول العربية تدعم تونس ورافضة للاحتلال الفرنسي بينها الدول الاوروبية دعمت فرنسا .

Summary:

This study dealt with an important topic, which is the European colonial competition for Tunisia during the second half of the 19th century, as it was represented in all the economic, social and political conditions prevailing during this period (1881-1800) before the French protectorate. The conditions in Western Europe were characterized by the emergence of the industrial revolution that led To the more need for markets and the search for a field to invest surplus capital, while in Tunisia, the political and economic conditions worsened, making it at a critical stage, where it became easy prey for various European countries (France, Italy, Britain) and aspired to gain economic privileges in Tunisia in order to control it. .

The Berlin Conference was held in 1878 in order to settle the eastern issue between the conflicting European countries over the property of the sick man, as it was like a green light for France because it considered it an excuse for interfering in Tunisia after Bismarck gave it the right to take it. Khmer on the Tunisian-Algerian border for military intervention in Tunisia through Algeria, so it entered it in 1881 to conclude with the Bey Muhammad al-Sadiq the Bardo Treaty in May 12, 1881, according to which the Bey gave the right to France to interfere in all internal and external affairs of Tunisia.

Responses and positions on this issue varied, especially among foreign countries (European, Arab). The Arab countries supported Tunisia and rejected the French occupation, among them the European countries supported France.